الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية حول :

مناهج البحث في العلاقات الدولية

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علاقات دولية

من اعـــــــداد:

الدكتور: بـــــاهي سمير

استـــــاذ محاضر أ

الموسم الجامعي: 2023/2022

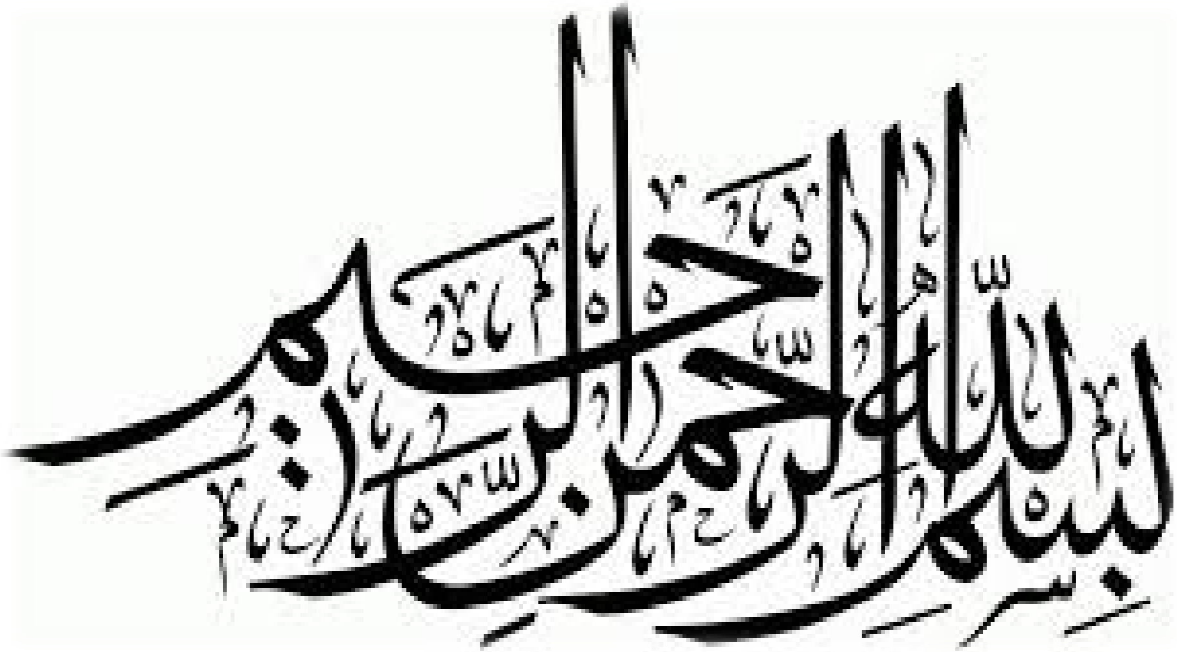
بسم الله الرحمن الرحيم

محـــــــاور المحاضرات

المحور الأول: الأدوات المنهجية للبحث في العلاقات الدولية

1/ مفهوم العلاقات الدولية.

2/ مفهوم المنهج .

3/ مفهوم المقترب.

4/ مفهوم النظرية.

المحور الثاني: المناهج التقليدية في العلاقات الدولية

1/ المنهج التاريخي في العلاقات الدولية.

2/ المنهج القانوني في العلاقات الدولية.

3/ المنهج المثالي في العلاقات الدولية.

المحور الثالث: المناهج الحديثة في العلاقات الدولية.

1/ المنهج الواقعي في العلاقات الدولية.

2/ المنهج السلوكي ودراسة العلاقات الدولية.

المحور الرابع: المقاربات النظرية كأداة لتحليل العلاقات الدولية:

1/ الاقتراب النظمي في دراسة العلاقات الدولية

2/ الاقتراب البنائي الوظيفي.

3/ الاقتراب الاتصالي.

4/ اقتراب صناعة القرار.

المحور الخامس: تقنيات الدراسات المستقبلية في دراسة العلاقات الدولية

المحور الأول:

مفهوم مناهج البحث في العلاقات الدولية

مفهوم العلاقات الدولية:

يعتبر ميدان العلاقات الدولية ذلك الميدان البحثي الذي يهتم بما يتم في الساحة الدولية بمختلف فواعلها و مختلف أشكال التفاعلات فيها، و هو مفهوم يتداخل مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل: ومن هذه المصطلحات، مصطلح (International Affairs) و الذي تقابله في اللغة العربية مصطلح "الشؤون الدولية"، ومصطلح (Intentional Politics) بمعنى "السياسة الدولية"؛ ومصطلح (Foreign Affairs)وترجمته "الشؤون الخارجية"؛ ومصطلح(World Politics) ، وترجمته "السياسة العالمية"، ومصطلح (Global Politics) وترجمته "السياسة الكونية."

نشأة علم العلاقات الدولية:

تعود فكرة دراسة العلاقات التي تربط بين الدول إلى عهود قديمة يمكن إرجاعها للعهد اليوناني من خلال دراسة المؤرخ اليوناني ثيوسيديس حول الحرب البلوبونزية(بين أثينا و اسبرطة بين431 ق.م.-403 ق.م)، و بشكل أحدث مؤلف "الأمير" لنيكولا ميكيافيلي.... التي تعد من البحوث الكلاسيكية في العلاقات الدولية، تميزت هذه الدراسات بكونها دراسات غير ممنهجة تندرج أساسا ضمن بحوث و دراسات التاريخ الدبلوماسي من جهة و علم السياسة من جهة ثانية.

إلا أن ظهور العلاقات الدولية كعلم مستقل بذاته لم يتم إلا في العصر الحديث تحديدا بعد الحرب العالمية الأولى و ذلك لاشتداد الحاجة إلى البحث في قضايا الحرب و السلام بين الدول و ذلك نتيجة ما سببته الحرب من آثار مدوية آنذاك، بذلك يعتبر علم العلاقات الدولية علما حديثا نسبيا لم يستقل عن تبعيته للعلوم السياسية.

و هو ما تأكد من خلال تأسيس تخصصات مستقلة و إنشاء مقاعد بيداغوجية خاصة بتدريس السياسة الدولية (و إن اختلفت التسميات هنا بين العلاقات الدولية و السياسة الدولية)، حيث قامت كل من بريطانيا والولايات المتحدة بإقامة مؤسسات علمية تهتم بالعلاقات الدولية في

بلديهما ذلك بإنشاء المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية و المجلس الأمريكي للعلاقات سنة 1920 كما إن أول كرسي جامعي خاص بالسياسة الدولية أنشأ سنة 1923 بجامعة" ويلز البريطانية.

يهتم علم العلاقات الدولية بدراسة مواضيع السلام و الحرب، التعاون و الصراع بين الدول... أي التفاعلات الدولية بمختلف أشكالها التعاونية أو الصراعية، كما تختص العلاقات لدولية بالتعاملات العابرة للحدود التي تديرها الدولة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهو بذلك يدرس المفاوضات التجارية التي تديرها الدولة، مباحثات السلام التي تشرف عليها الأمم المتحدة، كما يختص بدراسة عمل المنظمات الغير حكومية مثل منظمة العفو الدولية...

التعريف بعلم العلاقات الدولية:

قدمت العديد من التعاريف للعلاقات الدولية، نذكر من بينها: تعريف "مارسيل ميرل" الذي يرى أن العلاقات الدولية هي" هي كل التدفقات التي تتم عبر الحدود أو تتطلع نحو عبورها" بمعنى كل التفاعلات او الاتصالات التي تتم خارج حدود الدولة الوطنية بين مختلف أطراف المجتمع الدولي.

ونظرا لكون أن العلاقات الدولية لم تعد مقتصرة فقط على العلاقات بين الدول بسبب ظهور فواعل من طبيعة أخرى تؤثر في العلاقات الدولية، يمكن تعريفها بأنها:" كافة التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية أو غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي".

إلى جانب ما سبق، يرى "هانس مورغانتو" مؤسس المنهج الواقعي في العلاقات الدولية أن "جوهر العلاقات الدولية هو السياسة الدولية، و أن موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول المستقلة من اجل القوة"، فمن منظور النظرية الواقعية يعتبر الصراع الوجه الحقيقي و الواقعي للعلاقات الدولية و تحديدا بين الدول المستقلة باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية. لكن من خلال هذا التعريف قد يبدو ان هنالك تداخل بين مفهوم العلاقات الدولية و مفهوم السياسية الدولية، لكن في حقيقة الأمر فإن لكلا المصطلحين مفهوم مختلف، حيث ينصب اهتمام السياسة

الدولية على محاولة التعرف على الكيفية التي تتعامل بها الدولة، مع السياسات الخارجية التي تنتهجها القوى والأطراف الفاعلة في النظام الدولي، وفى طليعتها الدول، سواء ما تعلق من ذلك بمواقف التعاون أو الصراع أو التعامل الروتيني المنتظم من خلال قنوات الاتصال والتنسيق والتشاور والتفاوض بالوسائل والأدوات الدبلوماسية المتعارف عليها دوليا.

أما العلاقات الدولية فيتسع إطارها ويمتد ليشمل كل صور العلاقات والمجتمعات والشعوب والجماعات الحاضرة في الساحة الدولية أو بالأحرى التي يضمها المجتمع الدولي، فهي مجموعة العلاقات عبر القومية من سياسية وغير سياسية، من رسمية وغير رسمية، الخ.

إذن فيقصد بالعلاقات الدولية مجموعة الأفعال و ردود الأفعال و أنماط التفاعل الدولي السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الثقافية التي تجري بين جميع الوحدات الدولية. و هي في مجموعها تجسد ظاهرة دولية ذات أبعاد شاملة و هي أوسع من السياسة الخارجية و السياسة الدولية.

كما نجد تعريفا آخر للعلاقات الدولية ضمن الموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي بأنها :"جزء من علم السياسة وهي مجمل مبادئ وأحكام وضوابط العلاقات والاتصالات والروابط بين الدول الأعضاء، المجتمع الدولي في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية"

أما عن علم العلاقات الدولية فيعرفها محمد طه بدوي محمد طه بدوي بأنها ": العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من اجل التفسير و التوقع، و يمكننا القول هنا أن علم العلاقات الدولية يهتم بالدراسة و التحليل العلمي للتفاعلات الدولية قصد فهم و تفسير و التنبؤ بهذه التفاعلات.

تعريف المنهج العلمي :

منهج البحث أو منهج الدراسة و يسمى عادة بالمنهج العلمي للبحث يعتبر خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها. و هنا يعرف المنهج العلمي بكونه "الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة بواسطة مجموعة من القواعد و الخطوات و العمليات التي يلتزم بها الباحث قصد الوصول إلى نتائج محددة"، كما يعرف بكونه: "مجموعة من الخطوات العلمية و الواضحة الدقيقة التي يسلكها الباحث في معالجته للظواهر السياسية و الاجتماعية أو الإعلامية و غيرها" من خلال التعريفين نجد أن المنهج يتميز ب:

- يتضمن خطوات يجب أن يلتزم بها الباحث في تحليله و تنظيمه للمعلومات و معالجته لها.

كون الهدف منه في النهاية هو الوصول لحقائق معينة (الإجابة على الإشكالية).

و تتحدد أهمية المنهج العلمي من الناحية العملية في:

- توجيه الباحث في مسار بحثه إذ تحدد أهم الخطوات التي يجب أن يتبعها من اجل حل الإشكالية المدروسة و الغوص في ثنايا الموضوع.
- كما يساعد المنهج العلمي الباحث في انتقاء المعلومات الدقيقة التي يحتاجها من العديد من المصادر والمراجع التي لها صلة بموضوع البحث.
- و الأهم من ذلك تساعده في إثارة الأسئلة الجوهرية حول بحثه و تمكنه من تحديد الإجابة لها.
- كما قد تساعد الباحث في التنبؤ حول ما سيحدث في المستقبل بما يتعلق بمشكلة البحث العلمي وذلك بناء على المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة ونتيجة خبرته في مشكلة البحث.
- و عليه يقصد بالمنهج في العلاقات الدولية مختلف الأدوات المنهجية التي تمكن الباحث في الميدان من تحليل مختلف أشكال التفاعلات الدولية على اختلافها بين المجالات السياسية،

الاقتصادية، الثقافية... و اختلاف أطرافها بين الدول، المنظمات الدولية... فمناهج البحث تمكن الباحث في ميدان العلاقات الدولية من التحليل المعمق و العقلاني لهذه الأحداث بالغوص في كل ثناياها المرتبطة بالبيئة الداخلية، السياق التاريخي، العامل السيكولوجي و هكذا.

تعريف المقترب:

يعرف المقترب، الاقتراب النظري أو المدخل النظري و ما يقابلها باللغة الانجليزية the approach بكونه اتجاها معينا يتبناه الباحث عندما يتناول موضوع الدراسة، أو انه :" إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية، كما انه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي تثار ، وتحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن ذلك و كيفية التعامل معها" كما يعرف بأنه:"أسلوب للاقتراب من الظاهرة المعنية... بغية تفسيرها تبعا لعلاقتها بأحد العوامل المحدد كأن نقوم بتفسير الظاهرة استنادا إلى علاقتها بالمتغير- العامل القانوني أو الاقتصادي..." بالتالي يكون المقترب النظري هنا وسيلة للتقرب من حقيقة الظاهرة المدروسة و يتميز ب:

- انه يعتمد على التركيز على متغير محدد للدراسة و تفسير الظاهرة انطلاقا منه سواء كان الجانب القانوني أو المؤسساتي...
- كما يمكن الاستعانة بأكثر من اقتراب في الدراسة الواحدة حسب الإشكالية المدروسة.

و المقترب من حيث كونه محاولة للاقتراب من الظاهرة المدروسة من خلال دراسة ظاهرة ما يعتبر بمثابة مفتاح للوصول إلى خلايا ظاهرة معينة (ربط الظاهرة بمتغيرات المختلفة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية...) و دراستها من خلال هذه المتغيرات، و قد برزت فكرة المداخل النظرية في أواخر

الستينات و أوائل السبعينات من القرن العشرين في إطار الثورة السلوكية.

تعريف النظرية:

يعرف كينيث والتز النظرية بأنها مجموعة من القوانين المتعلقة بظاهرة معينة حيث تمكن النظرية من التعرف على القوانين التي تحكم الظاهرة و تفسيرها قصد الإجابة على الأسئلة التي تثيرها الظاهرة، و بشكل أدق تعرف النظرية بأنها:" مجموعة مترابطة من المفاهيم و التعريفات و القضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر، عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر و التنبؤ بها".

و تتضمن النظرية على مجموعة من المفاهيم الخاصة و الفرضيات التي تستخدمها في الوصف و التحليل، و تنطلق النظرية في دراسة الظواهر من خلال مجموعة من المتغيرات التي تحاول دراسة تفاعلاتها و الظاهرة بهدف الوصول إلى فهم و تفسير و الأهم من ذلك التنبؤ بمستقبل الظاهرة.

الأمر الذي يميز النظرية عن المقترب الذي يحاول فهم و تفسير الظاهرة دون إمكانية التنبؤ بما يمكن أن يكون مستقبلا.

و تعتمد النظرية على مجموعة من المتغيرات منها المستقلة الرئيسية و منها المتغيرات التابعة تقدم من خلالها تفسيرا محدد للظواهر، و تزيد أهمية النظرية كلما اتسمت بالوضوح و البساطة و الشمول لمتغيرات و ظواهر متعددة و هي "أداة تتطور و يصقلها الاستخدام المستمر و الاختبار الدائم لفرضياتها و هي تقوم بعملية الكشف و التفسير"

المحور الثاني:

المناهج التقليدية في العلاقات الدولية

المنهج التاريخي في العلاقات الدولية:

يقصد بالمناهج التقليدية مختلف الدراسات العلمية التي وضعت لتحليل العلاقات الدولية

قبل الثورة السلوكية، حيث تتسم هذه الدراسات اعتمادها أساسا على التحليل التاريخي الوصفي كما اعتمدت بشكل رئيسي على دراسات التاريخ الدبلوماسي و القانون الدولي، و هو ما تجلى في سيطرة التحليل التاريخي و القانوني و من ثم المثالي على تحليل العلاقات الدولية في بداياتها.

فتحليل العلاقات التي تربط بين الدول تعود لفترات زمنية بعيدة لعل أهمها دراسة الفيلسوف اليوناني ثيوسيديس في مؤلف الحرب البيلوبونزية و كتاب الأمير لميكيافيلي، و كمؤلف الحكومة العالمي لدانتي.

اتسمت كل هذه المؤلفات بكونها دراسات وصفية للعلاقات الدولية تندرج ضمن أبحاث القانون الدولي و التاريخ الدبلوماسي. لعل هذا ما دفع مارتن وايت لوصف الدراسات التي سادت في العلاقات الدولية منذ ما قبل القرن السابع عشر بأنها:"دراسات مبعثرة و غير منهجية و غالبا ما كانت عسيرة الفهم للقارئ العادي إلى جانب أنها في معظمها غير متسقة و يصعب متابعته ".

و مع تأسيس علم العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى صاحبه بروز العديد من المناهج البحثية التي تندرج ضمن التحليل التقليدي للعلاقات الدولية و هي المنهج التاريخي، المنهج القانوني، والمنهج المثالي.

يعتبر المنهج التاريخي من أقدم المناهج استخداما في العلوم السياسية عموما و العلاقات الدولية تحديدا، فمعظم المؤلفات التي أعدت في الميدان كانت بالأساس دراسات تاريخية محضة، استهدف مؤلفوها تتبع المسار التاريخي لتطور العلاقات الدبلوماسية بين الدول، أو دراسة نزاع أو حرب معينة دراسة تاريخية على غرار مؤلف الحرب البيلوبونزية....

تعريف المنهج التاريخي في العلاقات الدولية:

يعرف المنهج التاريخي بأنه "نشاط علمي يستخدم للتعليم و اكتساب خبرات و مبادئ و حقائق جديدة في ضوء دراسة الوثائق و السجلات"، فالهدف من استخدام المنهج التاريخي هو استخلاص العبر و الخبرات من الأحداث الماضية ذات الصلة بموضوع الدراسة. هو ذلك المنهج الذي يهدف لفهم و تفسير أحداث وقعت في الماضي، قصد الوصول لنتائج تتعلق بمسببات هذه الأحداث و آثارها و اتجاهاتها. يعتمد البحث التاريخي في ذلك على جمع البيانات من خلال المصادر الأولية كالوثائق و المخطوطات و التقارير....

من خلال التعريف نستخلص أن استخدام المنهج التاريخي يتضمن خاصيتين أساسيتين: الأولى تتعلق بكون يستهدف التوصل لنتائج و الخبرات و الحقائق المختلفة من الأحداث التاريخي الماضية. كما أنه من ناحية ثانية يتطلب من الباحث توفير البيانات الأولية المتعلقة بالأحداث المدروسة على غرار الوثائق و التقارير، و على العموم يستهدف المنهج التاريخي إلى تحقيق أغراض أي منهج علمي من حيث الفهم و التفسير و حتى التنبؤ بمستقبل الظاهرة، من حيث كونه بحثا يستهدف تحليل أحداث الماضي و التوصل دلالات تسهم في فهم الحاضر و من ثم التنبؤ بالمستقبل و ذلك من خلال:

- المساهمة في الكشف عن الأصول الحقيقية للنظريات والمبادئ العلمية وظروف نشأتها وإيجاد الروابط بينها والظواهر الحالية.
- البحت عن المشاكل في كافة مجالات الحياة التي كان يواجهها الإنسان الماضي وعوامل نشأتها وأساليبه في التغلب عليها أو العوائق التي حالت دون إيجاد حلول لها.

بذلك يحقق المنهج التاريخي رغم بساطة اغراضه تحقيق اضافة علمية للابحاث، ففي ميدان العلاقات الدولية يعتبر ريمون ارون ان المنهج التاريخي يمكن الباحث من استخلاص الدروس من الماضي، من خلال معرفة ومتابعة التغيرات عبر الزمن، وبالتالي تمييز ماهو ثابت و متكرر أو منتظم الحدوث بشكل دوري، و ما هو متغير ، منفرد، ومتفرد وغير منتظم الحدوث ومنه امكانية اشتقاق

القواعد أو المبادئ الناظمة لحدوث الظواهر واستمراريتها.

خطوات استخدام المنهج التاريخي:

من اجل تحقيق أغراض البحث التاريخي في الظواهر الاجتماعية بما فيها السياسية و الدولية يجب إتباع الخطوات التالية:

- اختيار المشكلة البحثية: من خلال تحديد الفكرة العلمية التاريخية التي ستقوم حولها التساؤلات، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عملية البحث التاريخي للظاهرة محل الدراسة.
- جمع المادة التاريخية: التي ترتبط بمشكلة البحث، و هنا تقسم المادة التاريخية لا يستطيع أن بصورها بحالتها الماضية، وتم تقسيم المادة التاريخية وفقالمصدرها إلى نوعين وهما:
- المصادر الأساسية: هي التي تتمثل في (السجلات الرسمية، والسجلات الشخصية، والسجلات المصورة، المواد المنشورة، المطبوعات والمخطوطات والفهارس وقوائم المراجع).
- المصادر الثانوية: ويقصد بها أقوال الناس الذين عاصروا الحدث، ويجب على الباحث في التعامل مع هذه المصادر توخي الحذر والوضع في الاعتبار التحيز الذي يمكن أن يكون لدى الناس.
- نقد المادة التاريخية: من حيث النقد الخارجي المتعلق بالشكل، الخط، اللغة المستخدمة،.... إلى جانب النقد الداخلي من خلال تحليل الكلمات والعبارات مع تحديد الظروف التي كتبت بها الوثيقة، مع تحديد معنى واضح لما يقصد المؤلف بالوثيقة مع ضرورة الإلمام بالظروف الجغرافية والسياسية والاقتصادية للمؤلف...

- وضع الفرضيات: من خلال قيام الباحث بترتيب الحقائق لإثبات صحتها وفق إطار نظري علمي معتمدا على الموضوعية في الزمان والمكان، بحيث لا يعطي الباحث السبب في حدوث الحالة، وإنما يعطي الظروف المسببة للحالة، بحيث يركب الباحث المواد بشكل يعطي نمطا حقيقيا لإثبات فرضه.
- عرض وتفسير النتائج: يتم من خلالها عرض الماضي بصيغة الحاضر بدون تشويه، كما تعرض النتائج المتوصل إليها عرضا متماسكا و منطقيا.

و عليه فالهدف النهائي للبحث التاريخي في الظواهر السياسية التي من بينها الأحداث في السياسة الدولية هو استخلاص العبر و النتائج انطلاقا مما حدق في الماضي أو انطلاقا مما شهدته الظاهرة محل الدراسة في تطوراتها التاريخي أو أحداث مشابهة لها.

و في ميدان العلاقات الدولية يعتبر المنهج التاريخي ذلك المنهج الذي يستعين بدروس الماضي لفهم الحاضر، بمعنى انه يهدف إلى تتبع تطور الأحداث الدولية و تحليلها و استخلاص مختلف القوانين التي تتحكم بالظواهر الدولية وتطورها ، فالتاريخ يظل عنصرا مساعدا للتحليل السياسي فهو يزودنا بالأدلة المثبتة أو المنفية لفرضيتنا، كما يفيد في الدراسات المقارنة للظاهرة الواحدة و ما طرأ عليها من تطور أو لمقارنتها بغيرها من الظواهر.

و على مر العصور كانت الأحداث التاريخية المختبر الواقعي الذي يستلهم منه المحللون في ميدان العلاقات الدولية افتراضاتهم حول السياسة الدولية و تفاعلاتها فقد فسر " كارل ماركس" تاريخ العالم بشكل عام، وتاريخ العلاقات الدولية بشكل خاص بأنه تاريخ الصراع بين الطبقات، معتبرا هذه الفرضية مدخلا لفهم الصراعات والحروب التي شهدها ويشهدها العالم .

إلى جانب ذلك، فكثيرا ما استشهد الواقعيون بأحداث الحرب العالمية الأولى و الثانية لإعطاء حجج حول افتراضاتهم الواقعية حول حتمية الصراع و أهمية المصلحة الوطنية و صعوبة تحقيق

السلام في العلاقات الدولية و لعل ابرز مثالين هنا هو مؤلف "السياسات بين الأمم" لهانس مورغانتو أين يعتبر أن:" الصراع من أجل القوة ظاهرة تاريخية عامة وشاملة بمقاييس الزمان والمكان لأنه حسب مورغانتو :"أن التجربة التاريخية أثبتت بأن الصراع من أجل القوة هو حقيقة مستقرة وثابتة تتحكم في سلوك الدول مهما تباينت أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية". هذا إلى جانب مؤلف "أزمة العشرين سنة" لادوارد هاليت كار، و مؤلف"مأساة سياسات القوى العظمى" لجون ميرشايمر... و الأمثلة هنا عديدة.

مصادر المعلومات التاريخية في العلاقات الدولية:

تتنوع مصادر المعلومات التاريخية في العلاقات الدولية بين:

- الوثائق الرسمية: من بينها المعاهدات، التصريحات الرسمية، البيانات، الخطب، المؤتمرات الصحفية و المناقشات البرلمانية.... أهم ما يميز هذه المصادر أنها صادرة عن أطراف رسمية في الدولة مثل رئيس الدولة، مختلف الوزراء و البرلمانيين... و مهمة الباحث في العلاقات الدولية هو تحليل هذه المصادر من حيث مضمونها و صحتها وفقا لمنهجية علمية صحيحة، و ذلك بهدف استخلاص القوانين المتحكمة في العلاقات الدولية من خلالها.
- التقارير العلمية: التي يعدها الخبراء المتخصصون ضمن عمل الحكومة أو منظمة دولية متخصصة على غرار تقرير الحرية في العالم freedom in the world الذي تعده مؤسسة دار الحرية freedom house، تقرير مدركات الفساد corruption perceptions index الصادر عن منظمة الشفافية الدولية... حيث تعتبر هذه التقارير أعمالا تمهيدية من شأنها التأثير على سلوك القادة.
- المعلومات التي تثبتها وسائل الإعلام المختلفة: بمعنى الأحداث المعاصرة التي

حدثت فعليا في السياسة الدولية و أثبتت صحتها وسائل الإعلام المختلفة سواء مرئية أو مسموعة...

- أعمال المؤرخين لتاريخ الفكر السياسي: التي تعتبر مصدر للذاكرة الإنسانية حول الأحداث التاريخية التي عاصروها و تحليلهم لها.

لكن يتوجب هنا عدم تجاهل حقيقة وتداخل الأحداث التاريخية وتعقيدها وغزارتها، مما يتطلب معرفة صحيحة ودقيقة للكتب والمصادر والوقائع كالوثائق الديبلوماسية والتصريحات الإعلامية وتعليقات الصحف والمداولات لدى الهيئات الدولية والمناقشات البرلمانية؛ فقد يستخدم التاريخ أحياناوسيلة لإثبات فرضية معينة، وذلك عبر التلاعب بالمادة التاريخية بهدف استخلاص ما يؤيد هذه الفرضية أو تلك واستبعاد ما يدحضها أو يناقضها. لذلك يلجأ مؤيدو المنهج التاريخي إلى دراسة تطور العلاقات الدولية عبر تحليل المؤثرات المادية والواقعية كافة التي توجه سياسة الدولة في مرحلة تاريخية معينة، كالوسط الجغرافي والظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والشعور القومي للشعوب، وتأثيرها الحاسم على مواقف حكامها، وخصوصية الحضارات وتغيراتها الطارئة. وهذا ماءيفسر تطور العلاقات بين المجتمعات كافة في حالات السلم والحرب، وتأثيرها في توجيه السياسة الدولية.

المنهج القانوني في العلاقات الدولية:

يهتم المنهج القانوني في ميدان العلاقات الدولية بتحليل الأطر القانونية التي تنظم العلاقات

بين الدول بعضها ببعض، و عليه فهو لا يهتم بدراسة ما جرى أو يجري من أحداث على الساحة الدولية بل يهتم بالمقابل بالخلفية القانونية المنظمة لهذه العلاقات، وبجملة أدق أي أنه يدرس الموضوع من زاوية القانون الدولي أكثر من أي شيء آخر.

و قد ظهر هذا الاتجاه البحثي تحديدا في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى كمحاولة لإيجاد وسائل لإلغاء النزاعات بين الدول لما لها من آثار مدمرة، و دعوا بالمقابل لإعادة تنظيم السياسة الدولية وفقا لأسس جديدة قائمة على تفعيل القانون الدولي و المنظمات الدولية و قد اتسمت هذه المدرسة بثلاث صفات خاصة هي:

- تفاؤل غير محدود ناتج عن حركة التنوير الفلسفية و حركات السلم التي كانت قائمة.
- مجمل الاختصاص و الاهتمام الأكاديمي كان محصورا في مجال القانون الدولي و المنظمات الدولية.
- وجود اتجاه لإضفاء حكم أخلاقي أو قيمي ايجابي على كل مبادرة أو مشروع دولي على حساب التجارب الوطنية و الأنشطة على مستوى الدولة و الاهتمام بالمقابل بالوسائل و الإجراءات و المشاريع التنظيمية لبناء حكومة دولية.

كل هذه الأطروحات التي تم بلورتها فيما بعد بما يسمى بالتيار المثالي في العلاقات الدولية. فلطالما صاحب التحليل التقليدي للمواضيع في العلاقات الدولية تركيزا حول القانون الدولي كمنظم للتفاعلات الدولية، و عليه دار التساؤل حول أهمية القانون الدولي في توجيه سلوكات الدول، و كيف يعمل على ذلك، و حول مدى تأثيره على توجيه سلوكات الدول و مختلف الفواعل في المجتمع الدولي.... كل هذه النقاشات التي ميزت بدايات البحث ضمن ميدان العلاقات الدولية قبل ظهوره كعلم مستقل في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى أين كان المواضيع في السياسة الدولية تدرس ضمن أبحاث القانون الدبلوماسي و التاريخ الدبلوماسي، لكن فترة ما بعد الحرب أدت إلى التأكيد من جديد على أهمية

البحث حول الأطر القانونية المنظمة للتفاعلات الدولية خصوصا في ظل البحث عن أسباب تحقيق السلام في العلاقات الدولية و سبل منع الحروب. و تم بناءا عليه التأكيد على أهمية القانون الدولي و المنظمات الدولية كأساس لتحقيق السلام العالمي، و تم في هذا الإطار وضع العديد من القوانين الدولية التي تشكل في مجملها مصادر القانون الدولي خصوصا تلك التي أشرفت عليها منظمة الأمم المتحدة على غرار:

- اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية (1948)
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982)
- اتفاقية حقوق الطفل (1989)
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الشامل (1996)
- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (1999)
- الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (2005)
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود النقل الدولي للبضائع كليا أو جزئيا عن طريق البحر (2008)
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2008)

و في تحليل العلاقات الدولية يهتم المنهج القانوني بدراسة وتحليل المعاهدات والاتفاقات الدولية وتحليل عنصر الدولية في تصرفات الدول والتمييز بين ما يعد مشروعا أو غير مشروع من وجهة النظر القانونية. كما أنه يهتم بدراسة التكييف القانوني لموضوع الاعتراف بالدولة أو بنظام الحكم فيها، والآثار المترتبة على الاعتراف أو عدمه في علاقات الدول بعضها ببعض . كما أن هذا المنهج يولي اهتماما للتكييف القانوني لموضوع الحرب وكيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية، إلى جانب ذلك تهتم أبحاث القانون الدولي مع العلاقات الدولية في دراسة الوضع القانوني للاتفاقيات و المعاهدات الدولية، من حيث طبيعتها القانونية و ما يترتب عليها من التزامات لأطرافها،... كما يهتم بسلوك الدول و علاقاتها ببعضها و ما يترتب عليها من مسؤولية دولية و ذلك في أوقات السلم و الحرب، من خلال معالجة سبل حل المنازعات الدولية كالوساطة و التحكيم... و عليه يعتمد المنهج القانوني في تحليل الأحداث و الوقائع الدولية على مختلف الوثائق القانونية و السياسية خصوصا تلك التي تتسم بالطابع الدولي على غرار المعاهدات و الاتفاقيات و المواثيق الدولية خصوصا من ناحية موثوقية المعلومة المستخدمة و كذا من حيث أهمية الأطر القانونية المنظمة لمختلف التفاعلات الدولية ففي موضوع حل المنازعات الدولية كان يستوجب البحث عن إجراءات قانونية لتسويتها ، كما أن تحقيق السلام والأمن لا يمكن أن يكون إلا من خلال مؤسسات دولية تعتمد قوانين دولية في الحرب والحياد والتحكم والتسوية ونزع السلاح.

المـــنهج المثالي في العلاقات الدولية:

تعريف و نشأة المنهج المثالي في العلاقات الدولية:

يمكن اعتبار المنهج المثالي من أقدم المناهج المستخدمة في تحليل العلاقات الدولية، و هو ينتمي من الناحية الابستيمولوجية للتيار المعياري في العلاقات الدولية، ذلك أن هذا المنهج يعتمد بالأساس على جملة من المبادئ والقيم والمثل التي يعتنقها دعاة هذا المنهج و يتصور من خلالها مستقبلا ايجابيا للعلاقات الدولية. فقد حاولوا أن يقيموا وفقا لتصوراتهم نظاما دوليا مثاليا يتلاءم مع القيم والمبادئ والمثل التي دعوا إليها. إن النظام الدولي الذي يتصوره هذا المنهج قائم على حكم القانون والخضوع لسلطة التنظيم الدولي في كل ما يتعلق بشؤون المجتمع الدولي . ولو نظرنا إلى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة التي تعلن نبذها لمبدأ العنف والعدوان، وتدعو إلى ارتقاء سلطة التنظيم الدولي وحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية، لرأيناها مثالا واضحا يعكس جوهر هذا المنهج. و رغم ما تعرضت إليه المثالية من انتقادات خصوصا من قبل الواقعيين إلا أن العديد من آمال المثاليين مازالت تطرح من قبل المنظرين إلى يومنا هذا.

ظهر المنهج المثالي في تحليل العلاقات الدولية في فترة نهايات الحرب العالمية الأولى حيث ارتبطت بفترة تأسيس علم العلاقات الدولية كعلم مستقل عن علم السياسة. و قد كان من أبرز مفكري المثالية الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون صاحب اقتراح إنشاء عصبة الأمم في إطار المبادئ الولسنية و هي 14 مبدأ قدمت من قبل رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون للكونغرس الأمريكي في تاريخ 8 جانفي 1918، ركز فيها على 14 مبدأ للسلم ولإعادة بناء أوروبا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى و أهمها:

- الاعتماد على الدبلوماسية العلنية عن طريق المعاهدات الدولية العلنية وغير سرية.
- احترام حرية البحار في السلم و الحرب.
- إلغاء الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان وإيجاد مساواة بين الدول المتعاونة في المحافظة على السلام.

- تخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي.
- وضع إدارة عادلة للمستعمرات تنفذ ما يحقق مصالح سكانها.
- إنشاء جمعية عامة للأمم (عصبة الأمم) بموجب مواثيق خاصة.

هذه المبادئ التي أسست لهذا التيار المثالي الذي يدعو لتفعيل دور القانون الدولي و المنظمات الدولية من اجل القضاء على السلوك العدواني للدول. إلى جانب ذلك يستمد هذا أنصار المنهج رؤيتهم للعلاقات الدولية من الأديان السماوية، والتعاليم والفلسفات الإنسانية التي تهتم بوضع الضوابط والمعايير الأخلاقية العامة للسلوك الإنساني، وتركز على مخاطبة عقل الإنسان وقلبه، واستثارة الجوانب الخيرة في الطبيعة البشرية، بهدف الارتقاء بالسلوك الإنساني، والعمل على أن يأتي هذا السلوك متمشيا مع القواعد الأخلاقية التي تحض على قيم التعاون بدلا من الصراع، و على السلام بدلا من الحرب، و على العدالة بدلا من الظلم.

أسس التحليل المثالي للعلاقات الدولية:

تمحور المنهج المثالي في تحليل الظواهر في العلاقات الدولية وفقا لمجموعة من المرتكزات لعل أهمها:

أ. التفاؤلية Optimism: يتسم التحليل المثالي بالتفاؤلية حيث يهتم من الناحية المنهجية بالنظر لما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية، وفقا لنظرة ايجابية خصوصا من حيث إمكانية تحقيق السلام بين الدول انطلاقا من التأكيد على دور العقل، القانون و المنظمات الدولية في توجيه سلوك الأفراد. و عليه قدم المثاليون تصورهم المثالي الفاضل للعلاقات الدولية و التي يجب أن تتأسس وفقا لمجموعة من المبادئ الأخلاقية مثل: العدل، الخير، الحق، السلام، ومن أهم الأفكار الذي تبناها أنصار هذا المنهج(فكرة الدولة العالمية)،(فكرة الأخوة الإنسانية)، (فكرة السلام العالمي)...وغيره.

ب. الأخلاقية moralism: حيث يعتبر المثاليون أن الإنسان خير بطبعه ميال للتعاون و

التصرف بعقلانية وفقا لما تمليه القوانين و الأعراف الوطنية و الدولية، و أن حالة الصراع ليس إلا حالة استثنائية و أن الحالة الطبيعية هي السلام ف:"الانسان ليس مجبولا على العدوان و أن قانون الطبيعة هو قانون الانسجام و الانتظام". و بذلك رأوا أن السلوك الإنساني الشرير لا يرتد إلى الطبيعة البشرية(بداهة لأنها خيرة)، وإنما هو نتاج للهياكل والنظم الدولية الخاطئة وغير العادلة التي تدفع الدول إلى التصرف بشكل أناني، وأن ذلك هو ما يدفع البشرية عموما إلى الحرب والقتال. مقابل ذلك ينطلق المثاليون من أولوية الأخلاق في العلاقات الإنسانية و كذا الدولية، فالفرد أو الدولية يجب أن تخضع للقوانين و القواعد التي وضعت من اجل خدمة المجتمع ككل، و في إطار مسلمة انسجام المصالح يمكن تحقيق متطلبات المجتمع الأمن، فمصلحة الفرد تتحقق في إطار المصحة العليا للجماعة، و بالتالي فإن الأخلاق تلعب دورا أساسيا في تحقيق السلام المجتمعي و الدولي.

ج. العالمية internationalism: باعتبار أن الحرب مشكلة دولية مشتركة بين كل الدول فهي تتطلب حسب المثاليين جهودا مشتركة للقضاء عليها و لا يتحقق ذلك إلا عن طريق إنشاء المنظمات الدولية التي تعمل على تحقيق القيم الأخلاقية المثلى و ترعى الأمن و السلم العالميين.

و من خلال هذه المعايير (الأخلاقيات، التفاؤل، الدولية أو الاتجاه نحو العالمية فإن معالجة الأزمات الدولية من وجهة نظر النظرية المثالية تتم من خلال الأطر التالية:

- المؤسسات الدولية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة التي تحل محل مفردات نظام توازن القوى والفوضوية عند النظرية الواقعية.
- أدوات المحافظة على الأمن والسلم الدوليين هي الأدوات القانونية والسياسية من قبل القضاء والتحكيم الدوليين والوساطة والمفاوضة....
- أداة استقرار الأمن والسلم الدوليين الأخرى هي نزع السلاح على اعتبار أن عملية سباق التسلح تعتبر تهديدا خطيرا لقصية الأمن والسلم في العالم.

و قد اهتم التيار المثالي في المجال الأكاديمي بتدريس القانون الدولي و المنظمات الدولية بهدف القضاء على النزاعات الدولية و تنظيم العلاقات بين الدول تحت إشراف المنظمات الدولية خدمة للأمن و السلم العالميين و وتطويرا لسبل التعاون و التفاهم الدولي، رغم كل الانتقادات التي وجهت للمنهج المثالي في العلاقات الدولية و التي تنطلق أساسا من غياب العقلانية و العلمية في التحليل المثالي و النظر لما يجب ان يكون عوض النظر لما هو كائن و هو ما يجعل الاعتماد على التحليل المثالي تحليلا سطحيا لا أهمية علمية له كون مختلف تحليلاته قد تكون بعيدة عن الواقع .

المحور الثالث:

المناهج الحديثة في العلاقات الدولية:

المنهج الواقعي في العلاقات الدولية:

جاء التحليل الواقعي كمنهج تحليل مناقض للتحليل المثالي السابق الذكر، حيث انطلق الواقعيون من انتقاد الفكر المثالي الذي ينظر إلى ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية ليطرح الواقعيون نهجا أكثر واقعية و علمية داعين بذلك إلى ضرورة الانطلاق من الواقع كما هو على انه واقع صراعي بين الدول من أجل القوة. ظهرت أفكار الواقعيين في فترة نهاية الحرب العالمية الثانية و مازالت تثبت قوتها إلى يومنا هذا. و من بين أهم روادها نذكر: ادوارد كار، هينري كيسنجر، روبرت جلبن، كينيث والتز...

إلى جانب ذلك مثلت كتابات الواقعيين أمثال موغانتو و ادوارد كار أسست للتحليل العلمي للعلاقات الدولية حيث قدما من خلال مؤلفيهما: "أزمة العشرين عاما" و "السياسات بين الأمم" تحليلا واقعيا للأحداث الدولية كما حاولا تقديم أدوات منهجية تفيد الباحث في تحليل هذه الأحداث حيث قاما بنقد التحليل المثالي من خلال التأكيد على صراع القوة و عدم قدرة القانون الدولي على التحكم فيه، إضافة إلى غلبة المصلحة القومية للدولة مقابل المصالح المشتركة للدول.

نشأة و تطور المنهج الواقعي:

هيمن المنظور الواقعي على تحليل العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال تركيزه على دراسة أسباب و عوامل الحرب و السلام بين الدول. و قد تطور الفكر الواقعي على مرحلتين: المرحلة الأولى و تسمى بالواقعية الكلاسيكية أو التقليدية و هي مجمل الأفكار و الطروحات التي ظهرت في الفترة بين الحربين العالميتين و تتمحور أفكار هذه المرحلة حول مجموعة من المسلمات النظرية أهمها هو كون الصراع هو الصفة الغالبة و المسيطرة على التفاعلات الدولية، و أن الإنسان أناني بالطبع. من أهم روادها نجد ادوارد هاليت كار و هانس مورغانتو . حيث يعتبر مؤلف السياسة بين الأمم Politics Among Nations ابرز مؤلف أسس لتحليل الواقعي و أحدث ثورة في الدراسات الأكاديمية للسياسات الدولية، واستقرت هيمنة الواقعية التقليدية لغاية العقد السابع من القرن العشرين حيث أحدث كينيث والتز Kenneth Waltz- شرخا في واقعية مورجنثاو، لتعرف بعد ذلك

بالواقعية التقليدية.

المرحلة الثانية و تسمى كذلك بالواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية أهم ما يميزها هو التركيز على بنية النظام الدولي كمصدر للصراع و الفوضى في السياسة الدولية من أهم روادها نجد: كينيث والتز، جون مرشايمر.

لكن و رغم حداثة التحليل الواقعي لا أن له امتدادات تعود لعهود سابقة، حيث يمكن إرجاع الأساس الفلسفي للمنهج الواقعي لأبحاث الفلاسفة القدامى أمثال الفيلسوف اليوناني توسيديديس Thucydides الذي يعتبر الكاتب الأول للواقعية التقليدية في مؤلفه حول الحرب البلوبونيزيان (حرب بين المدن اليونانية) خلال القرن الخامس قبل الميلاد. حيث اعتبر توسيديديس ان عامل الخوف لعب دورا رئيسيا في في نشوب الحرب بين المدن اليونانية، فالخوف الذي استبد باسبرطة من جراء تنامي حجم قوة اثينا كان الدافع نحو سباق التسلح و الحرب.

وفى عصر النهضة ظهرت الواقعية بصورة واضحة في أفكار ميكيافيللي الذي انطلق من الطبيعة الشريرة و الأنانية للإنسان و انه متعطش للحصول على ما يريد و خاصة السلطة و القوة. و يعتبر مؤلفه الأمير الذي أهداه إلى حاكم فلورنسا في ذلك الوقت من أهم المؤلفات البارزة في تلك الفترة و التي احتوت على العديد من أسس الفكر الواقعي. فقد اعتبر ميكيافيلي أن أمن الدول و الحفاظ عليه يبرر أي أفعال يقوم بها الأمير دون اعتبار للأخلاقيات وفقا لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة. و عليه اعتبر ميكيافيلي أن السياسة ما هي إلا معركة مستمرة من الصراع على القوة لذلك حدد للأمير هدف أساسي هو الحفاظ على قوة الدولة و نجاح الدولة يرتبط بحجم القوة الذي وصلت إليها.

إضافة لذلك تستوحى الأفكار الواقعية من ضمن مؤلفات الفيلسوف البريطاني توماس هوبز يرى أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، ومن ثم فالإنسان دائما يسعى لامتلاك مزيد من القوة و الحالة الطبيعية للعلاقات الإنسانية حسبه هي حالة الصراع ذلك أن الإنسان بطبعه دائم الصراع

مع أقرانه مدفوعا في ذلك إلى البحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمنه و طمعا في المجد. هذه الحالة الصراعية يرجعها هوبز أساسا لغياب السلطة العليا المنظمة للمجتمع.

كل هذه الافتراضات تتفق و الطرح الواقعي من حيث ضرورة الانطلاق من الواقع في تحليل العلاقات الدولية و كذا اعتبار التفاعلات الدولية على أنها صراع مستمر على السلطة و على أن القوة هي عمال مهم لا يمكن إهماله في السياسة الدولية.

اتجاهات المنهج الو اقعي في العلاقات الدولية:

يمكن تقسيم التحليل الواقعي للعلاقات الدولية لمنهجين أساسيين:

المنهج الو اقعي الكلاسيكي:

على الرغم من الجذور الفلسفية التي أسست عليها النظرية الواقعية من مؤلفات الفلاسفة القدامى، إلا إن انطلاقتها الحقيقية ارتبطت بفترة نهاية الحرب العالمية الثانية خصوصا من خلال مؤلفات الباحث الأمريكي هانس مورغانتو في كتابه بعنوان "السياسات بين الأمم" الذي أسس من خلاله للمنهج الواقعي الكلاسيكي في العلاقات الدولية. حيث قد نظرة مغايرة للسياسة الدولية تخالف النظرة المثالية التي نظرت لما يجب أن تكون عليه التفاعلات الدولية. و قد دعى مورغانتو بالمقابل لتحليل السياسة الدولية كما هي في الواقع ذلك أن النظرية الواقعية و العلمية هي التي تنطلق من الواقع كما هو فالسياسة مثل المجتمع تخضع لقوانين موضوعية نابعة من الطبيعة البشرية و تهدف الواقعية إلى وضع نظرية عقلانية تحترم هذه القوانين الموضوعية. حيث يعتبر مورغانتو أن مفهوم القوة " يوفر نقطة الوصل بين العقل الذي يحاول فهم السياسة الدولية و الحقائق التي ينبغي فهمه "

الافتراضات الأساسية للواقعية الكلاسيكية: عموما تنطلق الواقعية التقليدية من مجموعة من الافتراضات التي تمثل مسلمات أساسية مشتركة بين المنظرين هي :

- يؤكد الواقعيون على غرار باقي المنظرين أن الدولة هي الفاعل الأساسي في

العلاقات الدولية، و هي وحدة التحليل الأساسية.

- الطبيعة الإنسانية ثابتة و يصعب تغييرها، فالإنسان حسب الواقعيين ينزع للشر و الخطيئة و امتلاك القوة و لا يمكن حسبهم تغيير هذه الحقيقة عن طريق الأخلاق أو القانون أو المؤسسات الدولية كما يعتقد المثاليون.
- و بناءا عليه فالسلام في العلاقات الدولية صعب و مستحيل التحقيق حسب الواقعيين فهم يرون بمحدودية دور القانون الدولي و المنظمات الدولية و من الضروري البحث عن طرق أخرى لإحلال السلام اتفق الواقعيون حول أهمية ميزان القوى في هذا الإطار كضامن لتحقيق الاستقرار من ثم السلام في السياسة الدولية. و في حالة غياب توازن القوى فإن القوي قادر على انتهاك القانون الدولي لأنه قوى بحكم قانون الطبيعة الذي يقول أن البقاء للأقوى وأن القانون يشرع لما هو باق.
- يؤثر الموقع الجغرافي للدولة على وضعها و سلوكها في السياسة الخارجية، فالموقع الجغرافي و المعطيات المادية للدولة قد تعطيها مركزا هاما أو مهمشا في السياسة الدولية.
- و مقابل كل هذا يرى الواقعيون بلا أهمية القواعد الأخلاقية في العلاقات الدولية ذلك أن المحدد الأساسي لسياسة الدولة الخارجية هو المصلحة القومية حتى و إن تعارضت مع المبادئ الأخلاقية.
- لا يهتم الواقعيون بصناع القرار كأشخاص طبيعيين فهم ينظرون للدولة كوحدة واحدة (موحدة) unified actor. و أن الدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفتها كيان واحد متماسك.

من خلال هذه الافتراضات يمكن فهم المنهج الواقعي على انه منهج ينطلق من فهم السياسة الدولية كما هي في الواقع على أنها صراع دائم على القوة و إن اختلفت أشكال التفاعلات الدولية،

فهناك عوامل ثابتة توجه السلوك الدولي و من الخطأ المراهنة على دور المعرفة و الثقافة في تعديله كما فعل المثاليون، و التحليل السياسي العلمي هو التحليل الذي ينطلق من الواقع و الممارسة السياسية و استخلاص العبر من التجارب التاريخية.

إلى جانب ذلك تنطلق تحليلات الواقعيون الكلاسيكيون من الدولة كمستوى للتحليل، اذ يعتبرونها فاعل وحدوي unified actor و منها لا يعيرون اعتبارا للفواعل ما تحت الدولة مثل الفرد او المؤسسات الوطنية باعتبار ان الدولة حسبهم هي كائن موحد.

و الدولة كفاعل تعمل وفقا لما تمليه عليها مصلحتها الوطنية national interest و بالتالي يعتبرون أن المصلحة الوطنية هي المحرك الأساسي لسلوك الدولة، فالدولة هي فاعل عقلاني Rational Actor، أي أن الدولة كفاعل في العلاقات الدولية لها أهداف ومصالح وتتصرف بشكل عقلاني أي أنها توازن ما بين الربح والخسارة في كل تصرف تقوم به الدولة، وعلى الرغم من إقرار الواقعيين بوجود البيئة التي تسمى عدم الوضوح Uncertainty-واختلاف وجهات النظر والعوامل المؤثرة بها، إلا أن الدول سوف تتصرف وتتخذ أفضل القرارات من بين جميع الخيارات المتاحة.

و في إطار تحليل الواقعيين للسلام و احتمالاته في العلاقات بين الدول، يؤكد هانس مورغانتو على نظام توازن القوى كمحدد للنظام الدولي و الضامن للاستقرار فيه حيث أن" توازن القوى و السياسات الهادفة للحفاظ عليه ليست حتمية فحسب بل أنها عنصر أساسي للاستقرار في المجتمع المؤلف من دول مستقلة". و في إطار تحليل سياسات الدولة الوطنية كأنواع للسلوك الدولي للدولة حدد مورغانتو ثلاث أشكال للسياسات هي :

- سياسة الحفاظ على القوة: و التي تستهدف الحفاظ على الوضع القائم في توازن القوى و منع أي تحول محتمل في توزيع القوى و يستشهد مورغانتو هنا بالاتفاقيات التي يتم وضعها في نهاية الحروب كآلية لتحقيق الحفاظ على القوة بين الدول. في حين يعتقد أن

السياسات الامبريالية تعتبر آليات لزعزعة توازن القوى و بالتالي تحطيم الوضع القائم.

- سياسة زيادة القوة: التي تهدف إلى زيادة قوة الدولة وتحقيق نوع من الهيمنة من خلال الاستيلاء على الدول الأخرى بكافة الوسائل الممكنة خاصة العسكرية.

- و سياسة تحقيق النفوذ: هدفها تحقيق تأثير دولة معينة على دول أخرى من خلال القوة التي تمتلكها فعلا أو حتى إن تتظاهر بامتلاكها و ذلك عن طريق الاحتفالات و المراسيم الدبلوماسية و عرض العضلات.

- الانتقادات التي وجهت للمنهج الواقعي الكلاسيكي: وجهت للواقعية الكلاسيكية جملة من الانتقادات التي كان من بينها ما طرحه الواقعيون في حد ذاته أمثال كينيث والتز نذكر منها:

- لعل أول نقطة خلاف بين الواقعيين الكلاسيكيين و الواقعيين الجدد حول النظر للطبيعة البشرية كمصدر للصراع العلاقات الدولية، حيث اعتبر تحليلا يفتقر "للدقة و الوضوح". ليرجع كينيث والتز سبب الصراع لبنية النظام الدولي الفوضوية في إطار التحليل الواقعي البنيوي.

- التركيز الكبير على مفهوم القوة كغاية، حيث يجعل منه المحور في التحليل للعلاقات الدولية، وفي المقابل تغفل هذه النظرية العوامل الأخرى وخاصة العوامل الاجتماعية، وقد بدا ذلك واضحا في عدم قدرة هذه الواقعية على شرح وتفسير بعض الظواهر التي تدخل في مكوناتها المتغيرات الاجتماعية.

- أن المنظرين الواقعيين لم يتفقوا على تعريف واحد متفق عليه لمفهوم القوة، بحيث يصبح مناسبا للبناء عليه، فبعض الواقعيين عرفوا القوة بأنها أداة ووسيلة لتحقيق الأهداف وعلى رأسها الأمن القومي، فيما تبنى فريقا آخر تعريفا مختلفا يجعل من القوة هدفا تسعى الدولة لزيادته.

- انتقدت الواقعية الكلاسيكية من قبل ما يعرف بالتيار التعددي خصوصا في إطار النظرية اللبرالية، وتركزت الانتقادات حول إقصاء الواقعيين التقليديين للفاعلين الآخرين من غير الدول (كالمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسية، والأحزاب العابرة للقومية).

المنهج الو اقعي البنيوي:

ظهرت الواقعية البنيوية من خلال أبحاث كينيث والتز الذي عمل على تكييف أفكار الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية خلال سبعينات و ثمانينات القرن الماضي. و قد سميت بالواقعية البنيوية نظرا لانطلاق كينيث والتز في تحليله البنيوي من مفهومي النظام و البنية في تفسير السياسة الدولية، حيث تركز الواقعية الجديدة على بنية النظام الدولي كموجه للعلاقات السياسية بين الدول. و حسب Waltz أن أي نظام يتشكل من بنية و وحدات متفاعلة بعضها ببعض، مصطلح البنية structure يدل على الطريقة التي تنتظم بها مختلف أجزاء النظام.

ظهرت الواقعية الجديدة في مؤلف والتز بعنوان" نظرية السياسة الدولية Theory of - International Politics"، لكينيث سنة 1979 ، حدد من خلاله أربع محددات أساسية تفيد في تحليل السياسة الدولية وهي:

1- الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية: وهي ذات سيادة ومستقلة عن بعضها البعض، وتسعى لضمان بقائها.

2- النظام الدولي نظام فوضوي: وهذه الفوضوية هي من تحدد سلوك الفواعل في ظل عدم وجود سلطة مركزية، وتتميز الدول بقدراتها وليس بوظائفها.

3- قوة الدولة هي الضمانة للبقاء: فمن خلال القوة يمكن للدول الدفاع عن أنفسها، ومن هذه القوة العسكرية، والاقتصادية، والدبلوماسية، و هنا تعتبر القوة وسيلة لتحقيق بقاء الدولة (

على خلال الواقعيين الكلاسيكيين الذي اعتبروها غاية في حد ذاتها).

4- توازن القوة: تدفع حالة الفوضى في النظام الدولي نحو توازن القوة، ورغم أن احتياجات الدول واحدة، لكن الوسائل تختلف من بلد إلى آخر، وهناك طريقتان يمكنهما تحقيق توازن القوة في المجتمع الدولي، ويكون ذلك عن طريق:

- التوازن الداخلي، حيث تنمو قدرات الدول ومواردها من خلال الاستفادة من النمو الاقتصادي.
- التوازن الخارجي، حيث تشكل الدول تحالفات للاستفادة من قوة الدول المشاركة في التحالف.

أسس التحليل البنيوي عند كينيث والتز:

التحليل الواقعي البنيوي في الأصل تحليل تأثر بالنظرية النظمية في العلوم الاجتماعية التي تنطلق من مفهوم النظام و التحليل النظمي في تحليل الظواهر المختلفة. حيث ينطلق كينيث والتز من مفهوم النظام و افترض من خلالها أن النظام السياسي الدولي هو نظام مستقل إلى جانب النظم الأخرى له عناصره الخاصة و التي حددها في ثلاث عناصر:

1. المبادئ المنظمة لسلوك الوحدات التي تتعايش في ظل نظام لا مركزي سمته الفوضى.
2. طبيعة الوحدات و وظائفها و المر يتعلق أساس بالدول التي يعتبرها والتز الفاعل الأساسي في النظام الدولي.
3. توزيع عناصر القوة بين الوحدات داخل النظام.

و من اجل تحليل السياسة الدولي تحليلا نظميا يراعي افتراضات الواقعيين التحليل البنيوي النظامي يجب مراعاة المبادئ التالية:

- النظام السياسي الدولي هو نظام مستقل عن باقي الأنظمة الأخرى و يختلف عنها.
- يتكون النظام من بنية و مجموعة من الوحدات المتفاعلة فيما بينها، و لا بد من التفريق بينها عند التحليل، حيث تعبر البنية عن الطريقة التي تترتب بها هذه الوحدات داخل النظام حيث تحدد البنية موقع و ترتيب الأجزاء المختلفة للنظام.
- بنية النظام الدولي هي بنية فوضوية تفتقر لوجود سلطة مركزية و عليه فعلى الدولة هنا مساعدة نفسها بنفسها في ظل غياب طرف يمكن اللجوء إليه، و يترتب على ذلك أن البحث عن الأمن و البقاء يعد المحرك الأساسي لأي دولة.
- تقوم كل الوحدات داخل النظام بنفس الوظائف لكنها في نفس الوقت تختلف حسب قوة الدولة التي تتمتع بها و التي تجعلها تحتل مركزا محددا داخل هذا النظام الفوضوي.
- تتنافس الدول على مصادر القوة داخل النظام من اجل ضمان أمنها و بقائها (القوة وسيلة و ليست غاية).
- تعتمد قوة الدولة على مجموعة من القدرات هي: حجم السكان، مساحة الدولة، المصادر الطبيعية، القدرة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي، القدرة التنافسية.

في إطار هذه المبادئ قدم والتز تحليلا مغايرا للسياسة الدولية مقابل ما طرحه الواقعيون الكلاسيكيون، ففي إطار النظام الدولي الفوضوي يصبح البحث عن الأمن و البقاء الهاجس الأساسي للدولة و يصبح البحث عن القوة الوسيلة الأساسية لتحقيق هذه الغاية فالقوة تعتبر متغيرا رئيسيا في السياسة الدولية و انه لا يمكن فهم و تفسير السياسة الدولية إلا بكونها في حالة صراع و تنافس دائم. و هنا تكون حالة الحرب بين الدول هي حالة دائمة في السياسة الدولية، حيث يقول خاتمة كتابه "

الرجل الدولة و الحرب" أن "الحروب تندلع لأنه ما من شيء يمنعها"

و بالتالي فإن البنية الفوضوية للنظام الدولي Anarchic structure تمثل حسب والتز محرك أساسي في العلاقات الدولية فهي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة حسبه. و تظهر القدرة التفسيرية لاتخاذ النظام الدولي كمستوى للتحليل و كموجه للسلوك الخارجي للدولة من خلال تفسير الاختلاف الحاصل بين السياسات الخارجية للدول المتشابهة في الخصائص الداخلية، و يستدل والتز هنا بالتشابه الحاصل في السلوك الخارجي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي خلال الحرب البادرة فرغم اختلاف البنية السياسية و الأيديولوجية للدولتين إلا أن سلوكهما كان متشابها من حيث السعي لامتلاك القوة و السيطرة و بسط النفوذ.

الانتقادات الموجهة للتحليل الو اقعي البنيوي:

إن أهم انتقاد وجه للتحليل الواقعي البنيوي كان من طرف التحليلات الليبرالية و البنائية و الذي يتعلق بتعظيم التركيز على الجانب الصراعي في العلاقات الدولية و إهمال الجوانب الأخرى مثل التعاون الاقتصادي و العلاقات الاجتماعية... كما انتقدت الواقعية فيما بعد بعدم قدرتها على تقديم تفسير للنهاية السلمية للحرب الباردة حيث كثيرا ما راهن الواقعيون على النهاية العسكرية للحرب الباردة إلى جانب قدرة التوازن على تحقيق الاستقرار....

المنهج السلوكي في العلاقات الدولية:

تعريف السلوكية في العلاقات الدولية:

تجد السلوكية في العلاقات الدولية جذورها الفكرية في المدرسة السلوكية، وهي مدرسة

إجتماعية أسسها جايمس واتسون James B. Watson ، وتأثرت كذلك بأعمال الفيزيولوجي جاك لوب Jacques Loeb - ، و في اطار علم السياسة يعتبر دافيد إستون David Easton من أبرز أساتذة المدرسة السلوكية الذي تحدث عن دراسة المؤثرات المختلفة في النظام السياسي، سواء الداخلية أو الخارجية، متوقفاعند دراسة البيئة السياسية بما فيها من تعقيدات.

تعرف السلوكية بأنها "الاتجاه العلمي في دراسة السلوك البشري. و تعتمد هذه النظرية بشكل كبير على علم النفس الاجتماعي السياسي و غيرها من العلوم السلوكية" حيث تنطلق السلوكية في تحليل السلوك الدولي من اعتباره سلوك بشري في النهاية و تعتبر السلوك البشري جوهر العلاقات السياسية، لذلك تدرس سلوكيات الدول التي هي في الأصل والأساس سلوكيات الأفراد والجماعات، وهي تتفاعل مع علوم أخرى – غير علم السياسة – كالاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع و الديمغرافيا والإنثروبولوجيا. وتعتمد منهج التحليل الكمي للحالات الواقعة في العلاقات الدولية من خلال علوم الرياضيات والكومبيوتر. تربط هذه المدرسة بين الظواهر السياسية والظواهر الاجتماعية، وتجد أن السلوك السياسي هو جزء من سلوك اجتماعي عام.

نشأة السلوكية في العلاقات الدولية:

نشأت المدرسة السلوكية في عقد الخمسينات من القرن العشرين، وبقيت نموذجا مهيمنا في العلوم الاجتماعية الأميركية حتى السبعينات. إنطلاقا من الإيمان بالوحدة بين العلم والسلوك الإنساني، قام العلماء السلوكيون بتطوير مناهج علمية وكمية لدراسة العمليات السياسية، والتي بدورها فتحت المجال أمام الكثير من النظريات والطرق المستمدة من العلوم الاجتماعية والرياضية. و تمتد جذور هذه النظرية لفترات سابقة في سيادة المنهجية التقليدية التاريخية الفلسفية القانونية المؤسسية منذ أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين الميلادي.

تهدف السلوكية إلى إيجاد نظرية تعليلية تفسيرية و تنبؤيه،حيث استعمل السلوكيون

مناهج علمية وخاصة كمية في أبحاثهم واهتموا في تقديم واختيار فرضيات بشكل مقارن وقاموا ببناء نماذج و نظريات تقوم على فرضيات ومفاهيم محددة بدقة ومترابطة منطقيا. و قد اهتم السلوكيون تحديدا بالأنماط المتكررة وليس بالحالات الفردية كمحور للبحث, بالتالي يقوم بناء النظرية حسب السلوكيون على القدرة على التعميم وإطلاق الأحكام العامة, ويقوم هذا بدورة على إثبات الفرضيات ,وظهر التحول مع السلوكية نحو المناهج العلمية القائمة على الإحصائيات وساهم في ذلك كله استعمال الحاسب الالكتروني والرياضيات.

انطلاقا مما سبق يتحدد التحليل السلوكي من الناحية المنهجية في أربع أبعاد أساسية هي:

- من حيث المنهج: يعتمد السلوكيون على التحليل الامبريقي التجريبي، و ذلك من خلال اعتماد الفروض القابلة للقياس و الاعتماد في قياسها على الأدوات العلمية الكفيلة بجمع المعلومات بدقة و التحقق منها.

- من حيث مادة البحث: فالسلوكية في دراسة الظواهر السياسية تركز أساسا على سلوك الفاعلين، لذلك يشجع السلوكيون الأبحاث التي تركز على الأبعاد النفسية للقادة السياسيين قصد تحليل أعمق للسلوك السياسي باعتباره سلوك إنساني. كما يهتم التحليل السلوكي بتأثير النشاطات الاجتماعية و الثقافية... على السلوك السياسي.

- من حيث أدوات التحليل: يعتمد السلوكيون على الأدوات العلمية في التحليل مثل الإحصاء و الرياضيات و أدوات الملاحظة و التجريب، إضافة لأدوات التحليل الذهني كالمفاهيم و النماذج و النظريات...

منطلقات المنهج السلوكي ومرتكزاته:

الشرط الضروري عند السلوكيين لتحويل الوقائع والأحداث إلى معلومات وبيانات يتمثل في

وجود إجراءات وقواعد تصنيف وترتيب واضحة يمكن تكرارها بذلك تدعو السلوكية إلى استعمال قواعد ومناهج علمية تقوم بمجملها على مجموعة من المرتكزات هي:

- دراسة مظاهر التماثل بين الظواهر والتي يعبر عنها بالتعميمات أو بالنظريات ذات الأهمية التفسيرية والتنبؤية.

- إمكانية اختبار صحة التعميمات أو تلك النظريات من خلال مدى تطابقها مع السلوكية الوثيقة الصلة بالظاهرة محل الدراسة والتحليل.

- استخدام تقنيات الحصول على البيانات وتجميعها وتفسيرها لملاحظة ومتابعة السلوك وتسجيله وتحليله.

- استخدام الأسلوب الكمي من أجل الحصول على معلومات وبيانات دقيقة ومنضبطة على غرار الوسائل والأدوات التي تمكن الباحث من الوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

- الفصل والتمييز بين الافتراضات المتعلقة بالتقييم الأخلاقي وتلك المتصلة بالتفسير الإمبريقي مع إمكانية جمعهما دون الخلط بينهما.

- التكامل أو الاندماج بين البحث السياسي والبحوث العلمية الأخرى في مختلف فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولاسيما تلك التي تؤثر في المجال السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهو الترابط الكفيل بإعادة علم العلاقات الدولية خصوصا والعلوم السياسية عموما إلى مكانتها الجديرة بهما في ميدان العلوم الاجتماعية الإنسانية.

مرتكزات التحليل السلوكي للعلاقات الدولية: حدد ديفيد إيستون ثماني خصائص للسلوكية تتلخص في الآتي:

1- الإنتظام : Regularities – يؤمن أرباب المدرسة السلوكية بأن هناك تشابهات ملحوظة في السلوك السياسي يمكن التوصل إليها بالتعميم أو التنظير القادر على التفسير والتنبؤ.

2- الإثبات : Verification – ترى السلوكية أنه لا بد من اختبار صحة الفرضيات بمراجعة علاقتها بالسلوك؛ أي: بإخضاعها للاختبار التجريبي والملاحظة.

3- التقنية : Techniques تؤكد السلوكية بأنه لا يمكن التسليم بصحة طرق جمع البيانات بصورة مطلقة، فلا بد من فحصها وتحسينها وإثبات نفعها حتى يمكن التوصل إلى أمثل الوسائل لتسجيل وتحليل السلوك، وتعتمد المدرسة السلوكية على طرق التحليل المعقدة، مثل: النماذج الرياضية، والمحاكاة، والمسح بالعينات وغيرها، ويعتقد السلوكيون بأن الاعتماد على التقنية سيمكن الباحث من التجرد من القيم المؤثرة على طريقة التحليل.

4- القياس الكمي : Quantification – تتطلب دقة المعلومات الاعتماد على القياس الكمي، وعليه فالطرق الرياضية في التحليل ستمكن الباحث من التوصل إلى معلومات دقيقة ومحددة عن الحياة السياسية، بعكس ما لو استخدم الباحث الطرق النوعية غير الدقيقة في التحليل السياسي.

5- القيم : Values – لا بد من فصل التقويم الأخلاقي عن التفسير التجريبي، ولكن هذا لا يعني أن دارس السلوك السياسي لا يتمكن من دراسة المعايير الأخلاقية طالما أن باستطاعته فصل القيم عن الحقائق.

6- التنظيم المنهجي : Systematization – لا بد من تنظيم التحليل لإدراك التداخل بين النظرية والبحث؛ فأرباب المدرسة السلوكية يؤكدون بأن العلم لا بد أن يركز على التنظير؛ فالبحث العلمي المنظم يهدف فقط إلى إيجاد نظريات علمية.

7- العلم الصرف : Pure science - يعد استخدام المعرفة جزءا من العلم تماما كالمعرفة النظرية، ولكن معرفة وتفسير السلوك السياسي بالطرق العلمية لا بد أن يأتيا أولا، ولا بد أن توضع القواعد العلمية للانتفاع من المعرفة السياسية في حل المشاكل الاجتماعية.

8-التكامل : Integration – نظرا لتداخل المفاهيم السياسية المعاصرة، ونظرا لأن علم

السياسة يعالج السلوك السياسي للإنسان، فإن عزل هذا الحقل عن العلوم الأخرى يعد مؤشرا خطيرا يوحي بتدهور المعرفة العلمية ككل، وعليه فإن انغلاق العلوم الاجتماعية لتأكيد ذاتها واستقلالها قد يؤدي في النهاية إلى تقويض دعائم العلم نفسه.

تقييم المنهج السلوكي في العلاقات الدولية: عموما لقد سعت السلوكية إلى التوصل إلى صفة العلمية للعلوم السياسية و هذا يتم في خلال منظومة متكاملة من المبادئ و الافتراضات العلمية و تطوير التعميمات الامبريقية و النظرية المنتظمة و استخدامها في شرح الظواهر السياسية بالتركيز على السلوك البشري , على رغم ما قدمته هذه المدرسة من خدمات للبحث العلمي، إلا أنها تعرضت للنقد من حيث وجود بعض الثغرات في طروحاتها النظرية، و قد تركزت الانتقادات الأساسية للتحليل السلوكي في النقاط التالية:

- أن طبيعة موضوع دراسة العلاقات الدولية من المواضيع التي لا يمكن اختبارها فقط بمساعدة الأدوات العلمية الحديثة لأن المسألة التي تهتم بها العلاقات الدولية متعلقة أساسا بموضوع الأخلاق
- علماء المنهج العلمي لم يدخلوا في المسألة الأساسية وهكذا لم يكن باستطاعتهم الإسهام بفعالية لتطوير نظرية العلاقات الدولية
- المنظرين السلوكيين ألحقوا الضرر والأذى وأساءوا لنظرية العلاقات الدولية وذلك بإدخالهم لما يسمى منهج النماذج .
- قطع السلوكيين صلتهم بالفلسفة والتاريخ رغم أن الفلسفة فيها وسيلة النقد الذاتي.

المحـــــــــور الرابـــــــــــــع:

المقاربات النظرية كأداة لتحليل العلاقات الدولية

الاقتراب النظمي في العلاقات الدولية:

لقد كان اقتراب التحليل النظمي احد أهم الاقترابات الحديثة في نطاق الدراسات السياسية و التي ظهرت على اثر الثورة السلوكية و آثارها على العلوم الاجتماعية منذ منتصف خمسينيات القرن

العشرين، و قد تطور و تبلور من خلال علماء الاجتماع أمثال "بارسونز" و غيرهم الذين قامو بتطوير مفهوم النظام الاجتماعي و من ثم تمكن كل من "ديفيد استون,غبريال الموند, ..."حيث استخدم للحصول على نظرة شاملة للعلاقات بين الدول كما يمكن استخدامه لدراسة الأنظمة الفرعية الإقليمية التي تشكل أجزاء النظام الدولي.

ظهر مفهوم النظام في العلوم السياسية من خلال المنطق التحليلي الجديد الذي طرحته النظرية العامة للنظم، والتي حاولت إيجاد بديل تحليلي للباحثين في مجال العلوم الاجتماعية انطلاقا من مفهوم النظام كوحدة تحليل أساسية لدراسة هذه الظواهر.

فيجد مفهوم النظام جذوره في ميدان العلوم الطبيعية و العلوم التجريبية أين تدرس الظواهر الطبيعية و الفيزيائية على أنها أنظمة يؤثر بعضها ببعض، و قد حاول الباحثون في ميدان العلوم الاجتماعية استخدام هذا المفهوم و إسقاطه على دراسة الظواهر الاجتماعية، من حيث كونها مجموعة من الأنظمة (النظام الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، السياسي...) و التي تحدد في إطار تفاعلاتها الملامح العامة للمجتمع. و قد ظهر مفهوم النظام لأول مرة في العلوم الاجتماعية على العموم من خلال إسهامات المدرسة السلوكية التي حاولت دراسة الظواهر باستخدام المنهجية العلمية من خلال طرح مصطلح النظام كوحدة تحليل أساسية، و قد تجلت إسهامات هذه المدرسة في ما قدمه أصحاب نظرية النظم (و تسمى النظرية العامة للنظم) و التي حاولت دراسة الظواهر الاجتماعية على أنها مجموعة من الأنظمة التي تتشكل من عناصر تربطها علاقات تفاعل و اعتماد متبادل فيما بينها، و بالتالي يجدر التركيز على هذه التفاعلات من اجل فهم النظام ككل، كما يمكن دراسة التفاعلات القائمة بين الأنظمة المختلفة المشكلة للنظام الاجتماعي ككل، حيث ترى هذه النظرية انه يتشكل من مجموعة من الأنظمة الفرعية مثل النظام الاقتصادي، النظام السياسي...

و يشير مفهوم النظام إلى كونه مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها بعلاقات تفاعلية وظيفية تشكل في مجموعها كلا موحدا فيعرف بكونه :" مجموع العناصر المادية و غير المادية التي

تترابط ترابطا يجعلها تؤلف كلا منظما و يعرف أناتول رابوبورت النظام بقوله:" إن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام. و انطلاقا من هذين التعريفين يتشكل النظام من مجموعة من الوحدات تتفاعل فيما بينها حيث أن أي تغيير يمس احد هذه الوحدات يؤدي إلى حدوث التغيير في باقي الوحدات بذلك يتشكل النظام من:

1. مجموعة من العناصر(الوحدات).
2. تترابط هذه الوحدات بنمط من الاعتماد المتبادل و علاقات تفاعلية فيما بينها.
3. تشكل هذه الوحدات في مجموعها كلا موحدا.
4. وجود قانون داخلي يحكم التفاعلات بين الوحدات.

كما أن هناك من يشدد على مسألة الحدود بالنسبة للنظام و التي تحدد تفاعلاته مع بيئته الخارجية (باقي النظم)، فيرى روبرت دال بضرورة مراعاة الجوانب التالية عند دراسة أي نظام:

1. معرفة (ترسيم) حدود النظام (ما يقع في نطاقه، وما هو خارجه).
2. طبيعة النظام إن كان عنصرا في نظام آخر أو نظام فرعيا من نظام آخر.
3. بعض النظم قد تكون نظما فرعية لنظامين مختلفين أو أكثر لا يتداخلان إلا جزئيا.

و قد تمثلت أولى محاولات تطبيق مفهوم النظام في دراسة الظواهر السياسية عمد عالم السياسة الأمريكي دافيد إستون David Easton إسقاط المنطلقات الأساسية للتحليل النظمي من خلال تطوير المقترب النظمي لتحليل النظم السياسية و قد قسم من خلاله عناصر النظام السياسي إلى: مدخلات، عملية التحويل، مخرجات و التغذية الاسترجاعية.

المقترب النسقي لدافيد استون:

لقد كان اقتراب التحليل النظمي أحد أهم هذه الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأ في التبلور والظهور مع منتصف الخمسينيات ، و كمحاولة لتطبيق أسس المنهج العلمي في ميدان العلوم السياسية عمد عالم السياسة الأمريكي دافيد إستون David Easton إسقاط المنطلقات الأساسية للتحليل النظمي على دراسة الظواهر السياسية من خلال تطوير المقترب النظمي لتحليل النظم السياسية. فيرى إستون أن دراسة السياسة ترتبط أساسا بفهم كيفية صنع و تنفيذ القرارات السلطوية authoritative décision في المجتمع، هذه القرارات التي يختص النظام السياسي وحده بإصدارها.

جاء تطوير إستون لاقتراب تحليل النظم في علم السياسة تدريجياوعلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى:

وتضمنها مؤلفه "النظام السياسي" "Political system " الذي طرحه سنة 1953، و تضمن اللبنات الأولى لمفهوم "النظام السياسي"، حيث يرى أن الحياة السياسية بنية كلية تتكون من قوتين أساسيتين الجهاز السياسي والبيئة (السياق الاجتماعي) ثم انتقل إلى استخدام الوظيفة السياسية حيث عرفها على أنها بث القيم بثا سلطويا على مستوى المجتمع الكلي وهذه العملية تتحقق من خلال مجموعة مركبة من عمليات شبه ميكانيكية تمر بها مدخلات ومخرجات الجهاز السياسي وبها تصدر قراراته.

- المرحلة الثانية:

بدأت بعد نشر استون لمقالته العلمية المنشورة بمجلة"World Politics" عام 1956، وبصورة أكثر وضوحافي كتابه A system Analysis of Political Life الصادر عام 1965. والذي يرى فيه ايستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة المركبة، والنظر إليها تحليليا على أساس آلي منطقي على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية،

وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى.

حيث حاول "استون" تطوير نموذجه فاعتبر الحياة السياسية كونها نسق سلوكي، فاهتم بالبيئة التي يعمل فيها هذا النسق وبها وهي البيئة الوطنية والدولية ويعتبر استون أن النسق السياسي هو مجموعة من التفاعلات السلوكية نابعة من المجموعة السلوكية الكلية.

إن المجتمع حسب "استون" هو أكثر الأنساق الاجتماعية والنسق السياسي جزء منه، إذن فقد عمل استون على تطوير التحليل النسقي معتمدا على الانتقادات الموجهة لنموذجه في مرحلته الأولى والمتعلقة باهماله الضغوط البيئية الخارجية، وتركيزه فقط على مدخلات البيئة الداخلية وعدم تميزه بين مفهومي البيئة والوظيفة تميزا واضحا.

و من هذا المنطلق يرى إستون أن الحياة السياسية بالدولة (النظام السياسي) هي عبارة عن نظام للسلوك أو الفعل للتفاعل مع البيئة الخارجية للنظام السياسي (بيئة اجتماعية، بيولوجية، سيكولوجية..) من خلال فتحتي المدخلات inputs و المخرجات outputs و قد حاول تبسيطها في الشكل التالي:

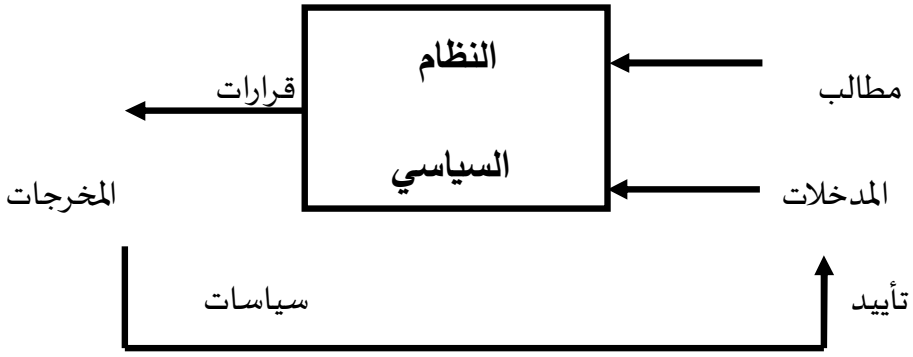

الشكل رقم(01): نموذج دافيد إستون لتحليل النظام السياسي.

David Easton, an approach to the analysis of political systems.p :384.

يتفاعل النظام السياسي مع البيئة المحيطة به عن طريق العملية الديناميكية للمدخلات و المخرجات. فعن طريق المدخلات تطرح البيئة المحيطة بالنظام السياسي مطالبها و تأييدها للنظام،

الذي بدوره يقوم بعملية تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات في شكل قرارات أو سياسات، لتعود للنظام بعد طرحها في البيئة المحيطة في إطار التغذية الاسترجاعية.

الافتراضات الأساسية للمقترب النظمي: يرتكز اقتراب تحليل النظم كما قدمه ايستون على مجموعة من الافتراضات لعل أهمها:

العملية السياسية عملية آلية ديناميكية:

يفترض اقتراب التحليل النظمي أن التفاعلات السياسية بين مكونات النظام المختلفة وبعضها البعض من ناحية، وبينها وبين معطيات البيئة المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية. هذه الآلية والديناميكية تحكم عملية تحليل النظام السياسي وتوجهها. بعبارة أخرى، يبرز اقتراب تحليل النظم كما قدمه ايستون الطابع الديناميكي الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام بأنظمته الفرعية والبيئية بأنظمتها المختلفة.

النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى:

حيث أن التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة للتأثيرات المتعلقة بالبيئة الخارجية عنه ذلك أن النظام السياسي بطبيعته كنظام اجتماعي قد فصل تحليليا عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى المشكلة للبيئة، و لكنه غير مفصول عنها واقعيا حيث يؤثر و يتأثر بها. وطالما أن الحياة السياسية تفهم على أنها نظام مفتوح، فإن المطالب، كما يرى استون، تقدم لنا أحد المفاتيح الرئيسية لفهم الطرق التي من خلالها تحدث البيئة الكلية انطباعها على عمليات النظام وعلى مخرجاته.

النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لا بد منها لاستمراره: إن ما يعطي قيمة للدراسة التحليلية للحياة السياسية كنظام سلوكي كما ينظر إليه اقتراب تحليل النظم هو التساؤل الذي يثور حول كيف أن الأنظمة السياسية تستمر في عالم يتضمن عناصر التغير كما يتضمن عناصر الاستقرار. يقول ايستون أن محاولة الإجابة على هذا التساؤل كشفت ما أسماه"دورة حياة الأنظمة

السياسية"، والتي تتبلور حول مجموعة من الوظائف الهامة والحيوية التي بدونها لا يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر وأن يحافظ على بقاؤه.

البيئة تفرض على النظام ضغوطا:على الرغم من أن البيئة بمختلف جوانبها تمثل مشكلة تحليلية خطيرة، إلا أن استون أ كد على أنه يمكن إلى حد كبير تبسيط الأمور فيما يتعلق بتحليل أثر البيئة إذا ما تم تركيز الاهتمام حول مجموعة من المدخلات التي يمكن استخدامها كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى إسهامها في خلق التوتر والضغوط التي تعبر الحدود من البيئة إلى داخل السياسي بالتركيز على مدخلين رئيسيين: المطالب، التأييد.

المطالب تفرض على النظام السياسي إذن ضغوطا لا بد له من أن يستجيب لها بصورة أو بأخرى. يرجع ذلك إلى أن عدم اشباع المطالب والرغبات الجماهيرية يترتب عليه تزايد الإحساس بعدم الرضى عن النظام السياسي، ومن ثم يقل الدعم والتأييد له.

الضغوط كمفهوم تشير إلى التأثيرات القادمة من البيئة نحو النظام. وإن كان ايستون يرى أنه ليست كل هذه التأثيرات البيئية تمثل توترا وضغوطا على النظام. فبعضها قد يلعب دورا إيجابيا في استمرار النظام، بينما بعضها الآخر قد يكون محايدا فيما يتعلق بأحداث التوترات والضغوط، إلا أن الغالبية من هذه التأثيرات يتوقع أن تعمل في اتجاه إحداث التوترات والضغوط على النظام.

النظام السياسي نظام تكيفي: يعتقد ايستون أن القدرة الحقيقية لبعض الأنظمة على الاستقرار والبقاء رغم الضغوط والتوترات غير العادية التي تتعرض لها من بيئاتها يحمل على الاعتقاد في الحقيقية أن هذه الأنظمة تمتلك بالضرورة مقدرات للاستجابة في مواجهة هذه الضغوط والتوترات. وعليه فهو يفترض أن النظام السياسي هو نظام تكيفي ويقوم في الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة سلبية للتأثيرات البيئية.

المفاهيم الأساسية للمقترب النظمي:

انطلاقا من هذه الافتراضات حاول إستون التأسيس لمقتربه حول دراسة النظام السياسي و

ذلك باستخدام مجموعة من المفاهيم من بينها:

مفهوم النظام: :System يمثل النظام وحدة التحليل الرئيسية في اقتراب التحليل النظمي. ويعرف النظام بصفة عامة بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيامع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر على بقية العناصر. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم النظام يتولد عنه مفهوم آخر هو مفهوم النظام الفرعي Sub-System، إذ أن النظام قد يعتبر نظلمافي حد ذ اته، كما أنه قد يعتبر هو ذاته نظلمافرعيافي إطار نظام أعلى مستوى منه.

ألا أن الأهم من ذلك هو أن التمييز بين الأنظمة، كالتمييز بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي مثلا لا وجود له في الواقع العملي، بل لا يعدو أن يكون تمييزاذو طبيعة تحليلية.

وعلى ذلك يعرف النظام السياسي بأنه مجموعة من التفاعلات السياسية التي تحدث داخل أي مجتمع، والتي يتم بمقتضاها صنع السياسات العامة. ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر أساسية هي: المدخلات، التحويل، المخرجات، التغذية الاسترجاعية.

البيئة: يشير مفهوم البيئة لدى "أستون" بصفة أساسية إلى كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا دخل في مكوناته ولما كانت فكرة النظام السياسي لا تعد وأن تكون فكرة تحليلية فإن الفصل التعسفي بين النظام السياسي والأنظمة الاجتماعية الأخرى لا وجود له، بما يعنيه ذلك من أن النظام السياسي يتأثر ببيئته من خلال مجموعة مدخلات ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات .

البيئة الخارجية: تتضمن الأنساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي إلا أنها منفصلة عن النظام السياسي، وتشمل هذه البيئة مجموعة السلوكات والاتجاهات والأفكار التي يمكن أن تكون في البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والشخصي والنسق السياسي في حالة تفاعل معها وهناك ضغوط وتأثيرات متعددة تعمل على تحديد الشروط التي يتوجب على النظام السياسي أن

ينشط ويتحرك في ظلها.

البيئة الخارجية: تتضمن كل الأنساق الواقعة خارج المجتمع المعني وتتمثل في الأنساق الدولية والاقليمية السياسية والاقتصادية والثقافية وكل ما يتفرع عن التنسيق الدولي الكلي.

الحدود: لم يوجد النظام السياسي في فراغ قط بل في إطار بيئة، كان لا بد من الفصل التحليلي بين النظام السياسي وبيئته ويوضع نقاط تصويرية توضح مناطق انتهاء الأنظمة الأخرى وبدء حدود النظام السياسي وبعبارة أخرى هناك حدود للنظام السياسي ويمكن تميز ما تحليليا تفصله عن المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها وأن كل هذا لا يعني إلغاء علاقات التأثير بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية التي تتم عبر الحدود.

مفهوم المدخلات: حسب دافيد إستون هي كل ما يتلقاه النظام السياسي من البيئة المحيطة سواء الداخلية أو الخارجية، و قد حددها أساسا في المطالب demands و التأييد support حيث أن هذه المدخلات هي التي تضمن استمرارية النظام و تعطيه الطاقة لأداء مهامه. و يميز إستون هنا بين نوعين من المطالب: مطالب من البيئة الخارجية عن النظام external demands و المطالب الآتية من داخل النظامinternal demands أو withinputs ، هذه المطالب التي تعد حسب إستون المادة الأولية للقرارات، أما التأييد و هو الذي يبين رضا محكومين بأداء النظام و ذلك لتحقيقه الأهداف المرجوة منه فيسميها بالطاقة التي تسمح للنظام بأداء مهامه و ذلك عن طريق الدعم المادي أو المعنوي للنظام.

يعد التأييد وسيلة تجند وتواجه خلالها موارد المجتمع وطاقاته نحو السعي إلى تحقيق أهداف ويستخلص من هذا تجميع دعم أعضاء المجتمع من أجل أن يكسب النظام القدرة على الفعل وانشاوالحركة بدون تأييد وبو بدرجة محدودة لا يمكن أن تتحول الطلبات إلى مخرجات، كما أنه لا يمكن ضمان أي استقرار للقواعد القانونية والهياكل التي يتم خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات. إن التأييد يكتسي أهمية حيوية في المحافظة على الحد الأدنى من الانسجام بين أعضاء المجتمع او ما يطلق

عليه المجتمع أو الجماعة السياسية ويأخذ التأييد شكلين:

التأييد الصريح: مثال هذا التأييد أن يؤيد فرد فردا آخر في الانتخابات بالتصويت لصالحه.

التأييد الضمني: وهي الاستعداد للعمل لصالح طرف أو قضية معينة وتوفر القبول بالواقع الذي تفرزه قرارات ما.

مفهوم التحويل: بعد أن يتلقى النظام السياسي المدخلات في شكل مطالب أو تأييد، تقوم مختلف وحدات النظام كل حسب اختصاصه بعملية تحويل المطالب إلى قرارات و ذلك عن طريق التصفية و الترتيب لهذه المطالب حسب أهميتها و في حدود الموارد المتاحة، و يرى إستون في هذا الإطار أن هناك عوامل تزيد من أهمية المطلب و تتعلق أساسا بطبيعة الطرف الذي أودع الطلب و مركزه في الهرم السلطوي، مسالة التوقيت بالنسبة للطلب، دور وسائل الإعلام، تأييد الرأي العام لهذا المطلب....

مفهوم المخرجات: عرفها إستون بأنها مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. و تمثل ردود أفعال النظام للمطالب الفعلية و المختار الإجابة عنها و قد تكون في شكل قرارات أو سياسات تبين طبيعة سلوك النظام السياسي تجاه البيئة المحيطة به.

التغذية استرجاعية: Feedback يقصد بها كافة عمليات التأثير الاسترجاعي للمخرجات على المدخلات، ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على الـ بيئة من آثار سلباأو إيجاباويكون لها تأثيرها في ذات الوقت على المدخلات. بعبارة أخرى، التغذية الاسترجاعية هي عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد في شكل مدخلات عن نتائج قراراته وأفعاله. التغذية الاسترجاعية بهذا المعنى تربط مدخلات النظام السياسي بمخرجاته، ومخرجاته بمدخلاته، وتعطي في ذات الوقت الطابع الديناميكي المستمر للنظام.

التغذية الاسترجاعية Feed Back: ان قدرة النظام على الاستمرار في مواجهة الضغوط لبتي يتعرض لها تأثر بوجود وبفعالية وبطبيعة المعلومات و المؤثرات التي تأتي الى صانعي القرار السياسي من البيئة المحيطة.

حيث يتكون النظام السياسي عند "استون" من ادوار وليس اشخاصا وتعريفه يتم عن طريق تحديد الابعاد السياسية للعمل الاجتماعي الذي يقوم به الفرد و الجماعة...لذا فان "ايستون"يفترض ان هناك نشاطات و عمليات سياسية معينة و اساسية تمتاز بها كل الانظمة السياسية.

يقصد بها مجموعة ردود الأفعال (أفعال البيئة على اضطرابات النظام) وذلك في شكل طلبات وتأييد وموارد جديدة توجهها البيئة إلى النظام عبر فتحة المدخلات وتتمثل رجعية الفعل (التغذية الاسترجاعية) وما يتلقاه أعضاء السلطة من معلومات في نشاطاتهم، فالمخرجات تؤثر في المدخلات بتقليلها أو زيادتها وتمثل أداة أساسية تساعد السلطات على تعديل أهدافها وتشكيلها بطريقة تحميها من الضغوط اللازمة لقلة الموارد كما تفيد في تصحيح السلوكيات، إن الافتقار إلى معلومات ومعرفة ردود الأفعال تعرض إلى مخاطر الغموض وانعدام التوقع والثقة والتغذية الاسترجاعية معيار لتقويم فاعلية النظام من عدمها.

الاستخدامات والعلاقات التي يطرحها الاقتراب النسقي.

- ✓ يستخدم التحليل النسقي في دراسة النظم السياسية والمؤسسات السياسية المختلفة والبرلمان والأحزاب والجماعات وصناعة القرارات، كما يستخدم في دراسة المنظمات الدولية والنظم الإقليمية.
- ✓ استخدام النسق كأداة تحليل في المجالات التالية: المفهوم الجغرافي: نظام سياسي، اقليمي، وطني.
- ✓ المفهوم الوظيفي: نظام أمني كنظام الدفاع الأطلسي، نظام تعاوني كنظام الاتحاد الدولي، نظام نزاعي كنظام النزاع العربي الاسرائيلي.

تقييم المدخل النظمي:

الايجابيات:

1. أنه يركز على الجانب التحليلي حيث يعتبر كإطار تحليلي يستخدم لدراسة و تحليل عمل النظام السياسي مهما كان نوعه.

2. الشمول و يعني عدم اقتصار النظام السياسي على المؤسسات الحكومية الرسمية كالسلطات الثلاث، أو على الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، إنه يتسع مع الإطار التحليلي الجديد ليشمل مختلف الجماعات والقطاعات التي تلعب دورا مؤثرا أو يمكنها أن تلعب دورا مؤثرا في الحياة السياسية.

السلبيات:

1. استبعاد فكرة التغيير، المحافظة والتحيز للوضع القائم، فالاقتراب يعطي اهتمام مبالغ فيه للاستقرار كقيمة عليا تسيطر على سلوك النظام. حتى وإن كان الاستقرار المقصود لا يفترض الجمود، بل يفترض التغيير المنظم الذي يطرأ على البيئة أو النظام أو كليهما استجابة للمطالب، إلا أنه لا يضمن التغير الثوري بما يعنيه ذلك من تحول جذري شامل للنظام السياسي، وهو الأمر الذي لا موضع له في اقتراب النظم.

2. و أكثر من ذلك يحاول مقترب النظم الكشف عن عناصر الاستمرارية والاستقرار في النظام، دون أن يستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر بصورة دقيقة. ومن هنا يوجه البعض انتقادا إلى الاقتراب باعتبار أن أغلب الدراسات التي اتبعته انتهت إلى نتائج محافظة أو مؤيدة للأمر الواقع.

3. ينظر أصحاب هذا المقترب إلى العملية السياسية داخل النظام السياسي نظرة ميكانيكية تبسيطية و تجريدية متجاهلة بذلك تعقيدات الظاهرة السياسية و خصوصا في مسألة صنع القرار.

4. التناول السريع والمبهم للعملية التحويلية. هذه العملية التي تتمثل في مجموعة الأنشطة والتفاعلات الداخلية التي يقوم بها النظام والتي بمقتضاه تتحول مدخلات النظام إلى مخرجات. اكتفى إستون بالإشارة إلى أن هذه العملية التحويلية تحدث داخل النظام دون أن يذكر لنا بوضوح الأبنية التي تقوم بها وكيفية القيام بها.

المقاربة النظمية لمورتون كابلان:

في مجال العلاقات الدولية استخدم التحليل النظمي في العلاقات الدولية في العديد من المجالات في تحليل السياسة الخارجية و التفاعلات الدولية منها:

- ✓ دراسة نماذج النظام الدولية من خلال التركيز على انماط التفاعل داخلها(مثل مقاربة كابلان)
- ✓ دراسة العمليات التي يتفاعل من خلالها صناع القرار مع بعضهم البعض في اطار البيئة الدولية.
- ✓ دراسة التفاعل بين النظام السياسي لوحدة دولية معينة مع نظمه الفرعية الداخلية (الراي العام، الاحزاب، جماعات الضغط...)
- ✓ دراسة التفاعل بين نظام دولية معينة و باقي الفواعل في النظام الدولية باعتبارها نظما فرعية تتأثر ببعضها.
- ✓ دراسة تأثير النظام الدولية على النظام الداخلي في الدولة....

و قد اختلفت المقاربات النظرية التي يمكن إدراجها ضمن التحليل النظمي عموما و التي من بينها طروحات كل من مورتون كابلان، ماكليلاند، ريتشارد روزيكرانس...و على اختلاف طروحاتهم النظرية إلا أنهم يشتركون في مجموعة من النقاط التي تمي التحليل النظمي عموما و هي: الاهتمام بالعناصر التي تساهم في استقرار أو اضطراب النظام، التركيز على عوامل التكيف و التوازن في

النظام،... رغم إجماعهم حول خاصية التغيير في النظام الدولي...

يعتبر مورتون كابلان من أوائل من استخدم مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية من خلال تحديد نماذج التفاعل داخل النظام الدولي. و يقول هنا أن التحليل العلمي للظواهر السياسية يتطلب تحليها تحليلا نظميا على أنها نظام للفعل system of action يحوي مجموعة من المتغيرات التي يؤثر بعضها على الآخر.

و قد طرحها في كتابه *System and Process in International Politics* سنة 1957. حيث وضع ست نماذج لنظم دولية افتراضية، كما يرى أن النظام الدولي يحوي ضمن نظمه الفرعية مجموعة من الفواعل الدوليين التي يصنفها كابلان إلى: فواعل وطنية و هي الدول مثل: فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية... و فواعل فوق وطنية مثل المنظمات الدولية و يصنفها إلى الفواعل الكتل blok actors مثل حلف الناتو و فواعل عالمية universal actors مثل الأمم المتحدة.

كما يعترف كابلان بأن الأنظمة الدولية التي وضعها ليست الأشكال الوحيدة للنظم الدولية و لكنها حسبه الأكثر تمثيلا و شيوعا.و قد حدد ضمن كل نموذج منها مجموعة من المتغيرات صنفها إلى خمس أنواع: قواعد رئيسية، قواعد التحول، المتغيرات التصنيفية للأطراف، متغيرات القدرة، متغيرات إعلامية.

- ❖ القواعد الرئيسية: هي القواعد التي تصف السلوك الضروري للحفاظ على التوازن في النظام.
- ❖ القواعد التحويلية: و المتعلقة بالمدخلات التي تحدد التغير في النظام و تؤدي إلى تغييره من شكل لآخر.
- ❖ متغيرات تصنيفية: تمثل الخصائص البنائية التصنيفية للأطراف في النظام.
- ❖ متغيرات القدرة: تمثل مستويات التسليح و عناصر القوة الأخرى لدى

الأطراف.

- ❖ المتغيرات الإعلامية: تتمثل في مستويات الاتصال الداخلي بين عناصر النظام.

ووفقا لهذه المتغيرات حدد كابلان ست أنواع للنظم الدولية وهي:

أولا: نظام توازن القوى: و يتميز هذا النظام بمجموعة من القواعد حددها كابلان في:

- ✧ الدولة هي الفاعل الأساسي في هذا النظام مع الاعتراف بوجود فواعل أخرى محدودة التأثير مثل المنظمات الدولية.
- ✧ نظام توان القوى يحوي على الأقل خمس فواعل و أكثر.
- ✧ تسعى الدول الأطراف فيه إلى زيادة قوتها و قدراتها بالاعتماد أساسا على التفاوض بدلا من الصراع.
- ✧ قد تلجأ الدول للصراع بدلا من تفويت فرصة زيادة قدراتها.
- ✧ قد توقف الدول القتال بدلا من تصفية طرف رئيسي آخر.
- ✧ ترفض الأطراف أي تحالف قد يؤدي إلى تولي طرف مركز المهيمن في النظام.
- ✧ ترفض الأطراف وجود المنظمات الفوق قومية.

و الملاحظ هنا أن هذا النوع من الأنظمة يشابه النظام الدولي الذي تكلم عنه الواقعيون التقليديون، و يرى كابلان أن هذا النوع من الأنظمة يتطلب قيام العديد من القوى الدولية كالتي سادت في أوربا خلال القرن التاسع عشر، و أن الضامن الأساسي في هذا النوع من النظم هو المصلحة الذاتية للدول و التي تحول دون وجود طرف مهيمن لأنه يعتبر تهديدا لباقي الأطراف.

ثانيا: نظام الثنائية الهشة:

يتكون هذا النظام من كتلتين كبيرتين bloc actors قد تكون تحالفا بين العديد من الأطراف ضد بعضها البعض إلى جانب أطراف هامة غير مرتبطة بالكتلتين، إضافة إلى الأطراف الدولية مثل

المنظمات الدولية و يشبه هذا النوع من النظم النظام الدولي الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية و الغربية إلى جانب أطراف أخرى مثل دول عدم الانحياز و الأمم المتحدة. و ما يميز هذا النظام من حيث قواعد السلوك فيه:

- ✧ أن كل كتلة تسعى لتصفية الكتلة الأخرى من خلال العديد من التكتيكات: المفاوضة، الحرب...
- ✧ أطراف كل كتلة تسعى لزيادة قوتها بما يفوق قدرات الكتلة الأخرى.
- ✧ أطراف كل كتلة مستعدة للدخول في حالة الحرب للحيلولة دون هيمنة الكتلة الأخرى.
- ✧ تحاول كل كتلة إخضاع الأطراف العالمية لخدمة أغراضها الخاصة.

ثالثا: الثنائية المحكمة:

يتميز هذا النوع من النظم خصوصا عن النظام السابق بإحكام طابع الثنائية فيه، حيث يقل عدد الأطراف فيه و هيكل الكتل فيه يكون أكثر استقرار من النظام السابق و ذلك راجع لطابع الهيراركية الذي تنتظم فيه كل كتلة (تتشكل كل كتلة من قوة كبرى مسيطرة و قوى متوسطة وصغيرة و طابع العضوية فيه يتسم بالصرامة) بحيث لا تسمح بتغير التحالفات بين الأطراف. أما عن قواعد السلوك فهي نفسها بالنسبة للنظام السابق.

رابعا: النظام العالمي:

يظهر هذا النظام في ظل تزايد دور الطرف العالمي كالمنظمات الدولية، تشرف فيه هذه الأطراف العالمية على العلاقات التكاملية و التعاونية بين أطرافه و تقدم مكافأة للدول التي تساهم في ذلك بغض النظر عن طبيعتها و يشترط كابلان هنا منح هذه المنظمات صلاحيات إضافية واسعة لهذه المنظمات من اجل القيام بعملها. أما عن قواعد السلوك التي حددها كابلان هنا:

1. كل الأطراف يسعون لزيادة مكافآتهم و قدراتهم للوصول إلى مرافق النظام.
2. كل الأطراف يسعون لزيادة موارد و نشاطات النظام الدولي.
3. كل الأطراف يسلكون سلوكا سلميا لتحقيق أهدافهم.
4. الأفراد الذين يعملون داخل النظام يتصرفون بناءا على المصلحة العامة للنظام ككل.

و يقر كابلان بإمكانية و رغبة بعض الأطراف في ظل هذا النظام إلى تغيير النظام نحو الطابع التوازني أو الثنائي ذلك لأنها لازالت غير مستعدة لتقديم تنازلات للأطراف الدولية أو أنها غير مستعدة للانسجام مع قواعد النظام العالمي.

خامسا: النظام الهرمي:

ينشأ هذا النوع من النظم نتيجة لانتصار احد الأطراف و توليه قمة الهرم السلطوي العالمي هذا من جهة و من جهة ثانية يتميز هذا النوع من النظم يتراجع دور الوحدات القومية لصالح الوحدات الوظيفية كما سماها كابلان، حيث تقوده جماعات الضغط و المجموعات الوظيفية كالاتحادات و النقابات و له معاييره الخاصة التي تثبت تماسكه و وظائفه، و يتسم بقدرته على الاستقرار نظرا لقنوات الاتصال القائمة بين أقاليمه إضافة إلى التحكم المركزي الذي يحول دول خروج أي إقليم عن السيطرة و هو ما يصعب إمكانية التغيير فيه.

سادسا: نظام الوحدة المعترضة أو وحدة الفيتو : يتميز هذا النظام بإمكانية تدمير كل طرف للأطراف الأخرى داخل النظام بمعنى إذا ما استخدم أحد الأطراف القوة ضد الطرف الآخر فسيؤدي إلى تدمير الطرفين معا (الردع). و هو ما يضمن استمرار النظام على حاله، و أن التغيير في النظام ممكن الحدوث في حال ما استطاع طرف ما ابتزاز باقي الأطراف لجانبه ضد احد الأطراف الذي يؤدي إلى تدميره و بالتالي التناقص في عدد الأطراف.

و ما يمكن ملاحظته على نماذج كابلان أنها نماذج افتراضية حيث أن شكلين فقط منها ما يمكن مقارنة بالنظم الدولية الواقعية (نظام توازن القوى و القطبية الثنائية المرن). و لكنه من الناحية المنهجية تمكن تقديم تحليل نظمي يمكن الباحثين من تحليل الأنظمة الدولية تحليلا مقارنا.

و من ناحية أخرى فتحسب لصالح المقاربة النظمية عموما بتوسيعها لدائرة الاهتمام و التحليل في العلاقات الدولية لما يتجاوز الحقل التحليلي لهذا الميدان، حيث يشدد أصحاب المقترب النظمي على إمكانية تأثير و تأثر الأنظمة الدولية بباقي النظم الأخرى في إطار العلاقة بين النظام الدولي و نظمه الفرعية و بين النظام الدولي و النظم الكلية الأخرى كالنظام الثقافي، الاقتصادي.... الدولي.

الاقتراب البنائي الوظيفي:

يعتبر الاقتراب البنائي الوظيفي محاولة لتطوير المقترب النظمي في تحليل النظام السياسي

حيث ينطلق غابرييل ألموند من مفهومي البنية و الوظيفة في تحليل السلوك السياسي للنظام، و يعد هذان المفهومان احد المصطلحات العلمية التي تجد جذورها في علم الأحياء من خلال محاولات دراسة التركيب العضوي للكائن الحي حيث تصبح البنية هنا تلك الأجزاء المشكلة لجسم الإنسان من عظام و عضلات ... و تصبح الوظيفة الدور الذي تقوم به هذه البنية في إطار تفاعلاتها داخل الجسم مما يشكل في كله نظام الكائن الحي.

و قد استعير مفهوم البنية و الوظيفة في بادئ الأمر في ميدان العلوم الاجتماعية على يد تالكوت بارسونز الذي قسم المجتمع إلى مجموعة من البنى و الأجزاء حيث تؤدي كل منها وظائف محددة بما يضمن تفاعل و بقاء المجتمع. و إسقاطا على علم السياسة حاول غابرييل ألموند تحليل النظام السياسي انطلاقا من مفهومي البنية و الوظيفة كوحدة تحليل أساسية، فيشير مفهوم البنية إلى" الأنشطة القابلة للملاحظة و التي تشكل النظام السياسي و هي أنشطة منتظمة الحدوث تسمى بالأدوار". و بالتالي فإن مفهوم البنية في هذا الإطار هو مفهوم ذو بعدين بعد مؤسسي يدل على إطار مؤسساتي مشكل للنظام و بعد وظيفي يركز على الأدوار و الوظائف التي تؤديها هذه المؤسسة. أما مفهوم الوظيفة فيشير إلى مجموع الأنشطة الضرورية من اجل بقاء النظام السياسي و استمراره حيث يرتبط تحقيقه لأهدافه بأداء أبنيته لوظائفها في هذا الإطار.

و قد حدد كل من ألموند وباول في إطار دراستهم للبلدان النامية في مؤلف " السياسة في البلدان النامية"عام 1960 أربعة وظائف رئيسية للنظام السياسي و التي قد يمكن اتخاذها كمتغيرات للمقارنة بين مختلف النظم السياسية مهما كانت طبيعتها(على أساس أن المقارنة حسب البنى غير ممكنة نظرا للتباعد الكبير بين النظم)، و قد صنفا الوظائف في ثلاث مستويات على النحو التالي:

- مستوى وظائف المدخلات: و تتمثل في

✓ <u>وظيفة التنشئة السياسية</u> وهي العملية التي من خلالها يتم نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال من جيل إلى آخر. يتم ذلك بواسطة العديد من المؤسسات الاجتماعية كالأسرة، المدرسة،

دور العبادة، أدوات الإعلام الجماهيري...الخ.

✓ وظيفة التجنيد السياسي: وهي وظيفة مرتبطة بالتنشئة السياسية، فمهمتها اسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد بعد إكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للاطلاع بها. تتم هذه الوظيفة عن طريق مؤسسات سياسية كالأحزاب والنقابات.

✓ وظيفة التعبير عن المصالح : حيث تقوم الجماعات المختلفة داخل النظام بالتعبير عن مصالحها، ويفترض أن يتم ذلك من خلال القنوات الشرعية للتعبير عن المطالب، إلا أنه كثيرا ما يتم التعبير عن هذه المصالح من خلال القنوات غير الشرعية وغالبا ما يتم ذلك باستخدام العنف، الأمر الذي لا شك يؤثر على مدى استقرار النظام.

✓ وظيفة تجميع المصالح: ويقصد بها بلورة المطالب والموالفة بينها وتكتيلها لتقدم في شكل مقترحات تعرض على صانعي القرار. وبديهي أن وجود أبنية تقوم بتجميع المصالح كالأحزاب يخفف كثير من العبء على صانعي القرار، وبالتالي يزيد من القدرة الاستجابية للنظام السياسي.

✓ وظيفة الاتصال السياسي: وهي وظيفة تقوم بها أجهزة الإعلام وجماعات الضغط والمصالح، وتلعب دورا في توفير الاتصال الفعال الذي يتيح للنظام السياسي القيام بوظائفه المختلفة بصورة أيسر من خلال التدفق المستمر للمعلومات بين وحدات النظام و بينه و بين النظم الأخرى داخل و خارج المجتمع.

و يشير الموند في هذا الإطار إلى أن بعض البنى في نظم سياسية معينة تقوم بأداء أكثر من وظيفة مثل شيخ القبيلة في النظم القبلية الذي يقوم بالاستماع للمطالب و بلورتها في شكل بدائل قرار. أما في النظم الشمولية يقوم الحزب الواحد بهذا الدور هذا في حين انه في النظم اللبرالية تلعب مؤسسات المجتمع المدني دور المعبر و يمارس الحزب دور البلورة.

مستوى وظائف المخرجات:

وبنفس الصورة وعلى غرار تقسيم المدخلات إلى مجموعة من الوظائف كما سبقت الإشارة، ميز الموند وباول ثلاثة وظائف رئيسية على مستوى المخرجات هي:

- ✓ وظيفة صنع القرار(القاعدة) Rule-making: بما يعنيه ذلك من وضع السياسات واتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال السلطتين التشريعية و التنفيذية من خلال اقتراح القوانين و المصادقة عليها من طرف البرلمان.
- ✓ وظيفة تنفيذ القواعد Rule-application: بما يعنيه ذلك من تطبيق القواعد والقرارات، ويتم ذلك بواسطة الجهاز الإداري البروقراطي والسلطة التنفيذية.
- ✓ وظيفة التقاضي حول القواعد Rule-adjudication: بما يتطلبه من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد.و تقوم السلطة القضائية بهذه الوظيفة او المجالس العرفية في النظم التقليدية.

مستوى وظائف قدرات النظام:

و تحدد مدى الأداء الذي يقوم به النظام السياسي في إطار تفاعلاته مع بيئته المحيطة و هي التي تحدد أداءه حيث أنها تؤثر في بعضها البعض كما أن زيادة قوتها يزيد من استقرار النظام السياسي، و بواسطتها يمكن المقارنة بين النظم السياسية من اجل قياس معدل الأداء بالنسبة للنظام و تشمل هذه القدرات:

- ✓ القدرة الإستخراجية: و تشمل قدرة النظام السياسي على جلب الموارد المادية و البشرية من البيئتين الداخلية و الدولية. و يعبر عن هذه القدرة بمستوى الناتج القومي للدولة.
- ✓ القدرة التنظيمية: و تعني قدرة النظام على فرض الرقابة و الضبط على سلوك الأفراد باستخدام الإكراه المشروع، و هو ما يميز النظام السياسي عن باقي النظم. غير أن هذه القدرة إذا ما خرجت عن حدودها المشروعة فتتحول إلى أداة قهر تقيد المجتمع في ظل النظام الشمولي. و يمكن قياس هذه القدرة من خلال حصر القوانين و الإجراءات المنظمة لحياة الأفراد داخل المجتمع.

- ✓ القدرة التوزيعية: و تشير لتوزيع النظام للقيم و الموارد على الأفراد و الجماعات داخل المجتمع بما يحقق العدالة في التوزيع و تقاس من خلال النظم الضريبية و برامج الرفاه الاجتماعي و كيفية توزيعها.
- ✓ القدرة الرمزية: و تعني قدرة النظام السياسي على الاستخدام الجيد للرموز من خطب و تصريحات بشكل يضمن استمرار تأييد النظام من طرف مختلف فئات المجتمع.
- ✓ القدرة الاستجابية: و تعني مدى استجابة مخرجات النظام السياسي للمطالب التي تم تقديمها. و يمكن استخدامها للإجابة على أسئلة مثل لمن يستجيب النظام السياسي؟ و في أي مجال...

تقييم المقترب البنائي الوظيفي:

يتميز المقترب الوظيفي عن غيره من المقاربات باعتماده على مفهوم الوظيفة كعنصر أساسي للتحليل و هو عنصر مشترك بين مختلف النظم السياسية مهما كانت طبيعتها، الأمر الذي يسهل من اتخاذها كعنصر للمقارنة خاصة و ان الاختلافات من نظام سياسي لآخر يتمثل في طبيعة البنى السياسية التي تقوم بهذه الوظائف سواءا كانت رسمية أو غير رسمية.

لكن بالمقابل يؤخذ على هذا المقترب تحيزه للنمط الديمقراطي الغربي في التحليل مما يحد من إمكانية استخدامه لدراسة و تحليل النظم السياسية عامة فمثلا لا تتحول كل المدخلات الى مخرجات في كل النظم السياسية خاصة في النظم الشمولية كما انه في بعض الأحيان لا تطبق بعض القرارات . و في ذات السياق انتقد هذا المقترب بالمحافظة على الوضع القائم حيث لا يدرس التغيير السياسي المحتمل الحدوث.

الاقتراب الاتصالي:

ينطلق أصحاب المقترب الاتصالي في دراسة النظام السياسي داخل الدولة اعتمادا على تقسيمات دافيد استون للنظام حول المخلات و المخرجات و التغذية الاسترجاعية، حيث حاول كارل

دويتش بالتحديد دراسة النظام السياسي انطلاقا من عملية لنقل المعلومات بين المكونات المختلفة للنظام السياسي سواء الرسمية أو غير الرسمية، خصوصا في إطار تفاعلاتها مع البيئتين الداخلية و الخارجية. فالمحكومين -حسبهم- يعملون على إيصال مطالبهم للحكومة من اجل تلبيتها كما انه على الحكومة أن تعمل على إيصال قراراتها إليهم، و بذلك تصبح عملية نقل المعلومات جوهر دراسة النظم السياسية. و يذهب كارل دويتش إلى ابعد من ذلك، إذ يعتبر أن الاتصالات تعد بمثابة شريان الحياة بالنسبة للنظام السياسي" إذ بدونها لا يستطيع الاستقرار و المحافظة على وحدته و تكامله"

و اعتمادا على ما سبق يرى دويتش أن دراسة و تحليل عمل النظام السياسي يجب أن تتخذ من المعلومة و حركتها داخل النظام و بينه و بين البيئة المحيطة به وحدة التحليل الأساسية. و تتحدد عناصر العملية الاتصالية حسب المقترب الاتصالي في مجموعة من العناصر هي:

1. المرسل: و قد يكون فردا أو مؤسسة أو الدولة ككل.
2. الرسالة:و تمثل المعلومات التي يبعث بها المرسل عن موضوع ما.
3. القناة: الوسيلة التي يتم من خلالها نقل الرسالة إلى الجهة المعنية.
4. المستقبل: الطرف الذي يتلقى المعلومة.
5. الذاكرة: لتخزين المعلومات.
6. التغذية الإسترجاعية: من خلال الوعي و المعرفة بنتائج الفعل.

فمثلا إذا ما أردنا دراسة الانتخابات كموضوع و استخدمنا المقترب الاتصالي فإن المرسل هنا هو المترشح، الرسالة هي البرنامج و الوعود، القناة هي وسائل الإعلام، الخطب.. أما و المستقبل هو الجمهور، و تتمثل التغذية الاسترجاعية في ردود الأفعال من تأييد أو رفض في التصويت، و في إطار هذه العناصر حاول كارل دويتش karl Deutsch تحليل آلية عمل النظام السياسي بين أجهزة النظام حيث يرى أن عملية الاتصال جد مهمة في هذا الإطار حيث يستقبل النظام السياسي المعلومات(الرسائل) باستمرار من قبل وسائل الاستقبال حيث انه للنظام السياسي قدرات محدودة في استقبال و التعامل

مع كثافة و كمية المعلومات الواردة إليه و هي تمثل تحديا بالنسبة إليه في مهمته في التكيف فكل نظام له طاقة محدودة في استقبال المعلومات من حيث الكم و النوع و الدقة و المصداقية، بعد كل هذا يقوم مركز القرار اعتمادا على ذاكرته المخزنة (في السجلات، القيم السائدة...) بالمفاضلة بين البدائل المتاحة و اتخاذ القرار الملائم حيث كلما كانت المعلومات متشابهة مع خبرات سابقة كلما اكتسب النظام خبرة و سرعة في التعامل معها، ليعطي بعد ذلك الأمر للأجهزة المخولة بالتنفيذ من اجل اتخاذ الأفعال و الإجراءات اللازمة لعملية تنفيذ القرار. و بناءا على هذه الإجراءات تتحدد عملية التغذية الاسترجاعية التي تشير لمختلف ردود الأفعال حول القرار المتخذ حيث كلما بدت مشاعر الرضا ظاهرة على ردود الأفعال كلما زاد مستوى الكسب gainبالنسبة للنظام و التغذية الاسترجاعية تعود للنظام السياسي في شكل معلومات و رسائل جديدة على النحو المبين في الشكل التالي:

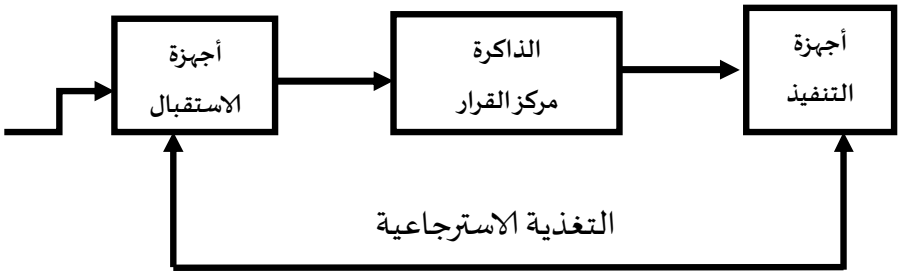

الشكل رقم(02): نموذج كارل دويتش للاتصال داخل النظام السياسي.

المصدر: محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي،ص:149.

و في هذا الإطار حاول كارل دويتش تفكيك و تقسيم النظام السياسي إلى مجموعة من الأبنية و الأنساق وفق مفهوم الاتصال و حددها في:

- نسق الاستقبال: réception system و يقصد به مجموع الأجهزة المكلفة بتلقي و فحص و تصفية المعلومات من البيئتين الداخلية و الخارجية للنظام السياسي.
- نسق الذاكرة: Memory system تعني أوعية تخزين المعلومات المتعلقة بالأوضاع الداخلية و الخارجية.

- نسق القيم: value system و هي مختلف القيم التي يفاضل صناع القرار على أساسها بين البدائل المختلفة.
- نسق التنفيذ: effector system و المقصود بها الأجهزة المخولة بتنفيذ القرارات.

و قسم كارل دويتش التغذية الاسترجاعية إلى ثلاثة أنواع:

- ✓ تغذية استرجاعية ايجابية:positive feedback و تشير الى المعلومات التي تتبين مدى الرضا و القبول بالقرارات المتخذة مما يحثه –النظام السياسي- لمواصلة انتهاج نفس السلوك من اجل تحقيق الأهداف.
- ✓ تغذية استرجاعية سلبية: négative feedback تعني تدفق المعلومات التي تتضمن دلالات على عدم الرضا بالقرارات المتخذة و التي تدفع صانع القرار إلى ضرورة تعديل السلوك اللاحق من اجل تحقيق الأهداف.
- ✓ تغذية استرجاعية تستتبع تغيير الهدف الأصلي: goal changing feedback حيث تشير المعلومات المتدفقة للنظام عن نتائج قراراته و التي تدفعه لتغيير هدفه الأصلي، و هذا بعد إدراك النظام أن هدفه الأصلي قد تحقق مما يستدعي تحديد أهدافا جديدة، ا وان يدرك أن الهدف الأصلي صعب التحقيق و بالتالي ضرورة التحول إلى هدف آخر.

و تتحدد أهمية الاتصالات بالنسبة للنظام السياسي في تمكينه من اكتساب قدرات متعدد تتمثل في: القدرة على التعلم (تعني قدرة النظام على تصحيح سلوكه و تطويره بناءا على المعلومات المخزنة في نسق الذاكرة)، القدرة على التحول الذاتي (تشير لقدرة النظام على التغير و التجديد في مؤسساته و سياساته بما يضمن استقرار و تكامل المجتمع)، و أخيرا القدرة على المبادرة (و تعني قدرة النظام على توقع مطالب و التغيرات الممكنة الحدوث في البيئة المحيطة و ابتكار الحلول اللازمة الأمر الذي يضمن بقاء و استقرار النظام)

استخدامات المقترب الاتصالي في تحليل النظم السياسية:

ينظر أصحاب المقترب الاتصالي إلى النظم السياسية على أنها أنظمة اتصال و بالتالي نستطيع فهمه كلما درسناه عبر الرسائل التي يطرحها و التي تنتقل عبر أجزائه. هذا و يمكننا المقارنة بين النظم السياسية عن طريق دراسة العملية التي أديت بها وظيفة الاتصال السياسي و آثارها من خلال المتغيرات التالية:

- ← تجانس المعلومات السياسية.
- ← انسياب المعلومات السياسية.
- ← حجم المعلومات السياسية.
- ← اتجاه تدفق المعلومات السياسية.

تقييم المدخل الاتصالي:

حاول أصحاب الاقتراب الاتصالي تفادي الأخطاء سابقيه في التحليل المقارن خصوصا فيما يتعلق بموضوع دراسة التغيير و القابلية للتغيير و التكيف في النظام السياسي، هذا و مثل تحليل كارل دويتش تحليل أكثر بساطة و شرحا لما يدور داخل الصندوق الأسود أثناء عملية صنع القرار. غير انه يعاب على تحليل هذا المقترب هو عدم القابلية للتعميم على كل الظواهر السياسية حيث لا يمكننا دراسة كل الظواهر السياسية باعتبارها عمليات اتصالية و في محال النظم السياسية يعاب على الاقتراب عدم تفريقه بين النظم الديمقراطية و الشمولية التي تتميز بالغموض و التشويه في عملية الاتصال مما يحد من إمكانية استخدام المقترب في التحليل.

اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية:

إن دراسة موضوع القرار و عملياته لا يقتضي بها علم السياسة وحده و لكنه تدرسه العلوم الأخرى, من زواياها الملائمة لها و في سياق آخري , ارتبطت دراسة صناعة القرار ارتباطا وثيقا بالحركة السلوكية و بنظرية النظم, فعملية صنع القرار تعبر عن حركة مستمرة من الفعل و رد الفعل.

وفيما يتعلق بعملية صنع القرار في اطار العلاقات الدولية يمكن الحديث عن مقاربتين اساييتين لتحليل عملية صنع القرار في اطار اتصالها بالسياسة الخارجية و هي:

أ/ المقترب النفسي الإدراكي لصنع القرار:

يركز المقترب النفسي الإدراكي في موضوع صناعة القرار على ما يسمى بالبيئة النفسية لصانع القرار، ففي إطار عملية تصنيف العوامل المؤثرة في صنع القرار حدد كل من هارولد و مارغريت سبروت Harold sprout Margaret عوامل صنع القرار تبعا للبيئة الصادرة عنها بين البيئة النفسية Psychological milieu والبيئة العملية operational milieu، حيث يقصد بالأولى (البيئة النفسية) كل ما يتعلق بالجانب النفسي لصانع القرار (تصوراته، تقديراته للموقف، نسقه العقيدي...)، في حين تشير البيئة العملية إلى جميع العوامل الداخلية والخارجية سواء كانت بشرية أو مادية المتعلقة بالجانب العملي لصناعة القرار. كما رأيا أن تأثير البيئة العملية يتعلق بكيفية رؤية وإدراك صانع القرار لها:"أول خطوة لإيجاد العلاقة بين العوامل البيئية في اتخاذ القرار تتم باكتشاف كيف يتصور صانع القرار للبيئة المحيطة به"

و قد تمثلت بدايات ظهور أفكار التحليل النفسي لصنع القرار من خلال الدراسات التي قام بها "سنايدر" Snyder وزملاؤه في بداية الخمسينيات وتم نشرها فيما بعد في كتاب بعنوان" decision making as am approach to the study of international politics" وقد شكلت الدوافع النفسية للفرد وادراكاته للواقع النقطة المركزية التي يعتمد عليها هذا المقترب في التحليل. و في مجال السياسة الخارجية يرى أنصار هذا المقترب بضرورة تحديد السلوك الخارجي للدول بناءا على كيفية إدراك صانع القرار للمواقف المختلفة في الساحة الدولية. فيرى "سنايدر" أن سلوك الدول يتحدد بكيفية تحديد صناع القرار للموقف الدولي (how they define the situation).

و في محاولة لتحديد العوامل المؤثرة في صنع القرار وضع "سنايدر" نموذجا معينا لصناعة

القرار يمكن من خلاله تحليل السلوك الخارجي لأي دولة وذلك بالتركيز على أربع بيئات أساسية:

- ✓البيئة الداخلية: تتشكل من العوامل المادية والبشرية الداخلية للدولة.
- ✓البيئة الاجتماعية والسلوكية: تحوي: نظم القيم في المجتمع، الأنماط المؤسسية للجماعة، نوع ووظائف الجماعات الاجتماعية...وقد وضعها "سنايدر" مستقلة نظرا لأهميتها الكبيرة في التأثير على صناع القرار.
- ✓البيئة العملية لصناعة القرار: تدرس من خلال ثلاث عناصر أساسية: الصلاحيات (تشابك وتنازع الصلاحيات يؤثر في الأدوار)، الاتصالات والمعلومات المتوافرة لصناع القرار، والحوافز (الدوافع) الشخصية لصناع القرار.

في إطار البحث عن دوافع صانع القرار كمحدد أساسي لسلوكه يميز"سنايدر" بين نوعين من الدوافع: دوافع من أجل (in order to)، وهي الدوافع الظاهرة والتي تسمح لنا بمعرفة أسباب اختيار صانع القرار لخيار معين وهي سهلة الملاحظة، أما الدوافع السببية (because of)، فهي الدوافع الدفينة داخل الذات الإنسانية وتتشكل نتيجة الخبرة الحياتية للشخص ويؤثر في اختياراته. ويقر سنايدر هنا بصعوبة دراسة هذه الدوافع والتي تتطلب دراسة حياة صناع القرار منذ الطفولة ومختلف العوامل التي أثرت على التركيبة النفسية لهذا الفرد.

قد وجهت العديد من الانتقادات للنموذج الذي قدمه "سنايدر" وزملاؤه والمقترب الإدراكي عموما، وذلك على أساس إفراطه في تعظيم دور صانع القرار ودوافعه الشخصية من جهة، وصعوبة القيام بمثل هذه التحليلات النفسية لصناع القرار من جهة ثانية.

ب/ المدخل المؤسساتي (البيروقراطي) لصنع القرار

يركز غراهام اليسون من خلال هذا المقترب على دراسة الأبعاد المؤسساتية لعملية صنع القرار، بحجة أن البعد المؤسسي هو أهم أبعاد دراسة و تحليل عملية صنع و تتركز أهم النقاط التي

يركز عليها أصحاب هذا المقترب ما يلي:

- ✓ التركيز في عملية صناعة القرار على جميع صناع القرار في الأجهزة الحكومية.
- ✓ رفض حصر صناعة القرار بأي فرد في الدولة سواء كان رئيس الدولة أو الحكومة.

فيعتمد المقترب المؤسساتي على إلغاء أي دور يمكن أن تلعبه العوامل النفسية والشخصية للفرد في صناعة القرار في الدولة، حيث يرى أصحاب هذا المقترب وعلى رأسهم غراهام أليسون G.Allison ، أن" الذي يصنع السياسة الحكومية ليس صانع القرار أو الفرد calculating decisionmaker، وإنما هي تراكم لمجموعة واسعة من الأجهزة والفواعل السياسيين"

بناءا على هذه الفرضية حدد "أليسون" ثلاث نماذج أساسية لدراسة و تحليل عملية صنع القرار الخارجي في الدولة:

نموذج الفاعل العقلاني(A rational actor paradigm):

و يعتمد هذا النموذج على دراسة الأهداف المتوخى تحقيقها من خلال قرار معين و تحليلها تحليلا عقلانيا بالتركيز على حسابات الربح و الخسارة في كل البدائل المتاحة للقرار، و ذلك بالتركيز على نقطتين أساسيتين:

- الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل كفاعل وحدوي(unified actor)، تحاول الحكومة الممثلة لهذه الدولة اختبار البديل الذي يحقق أكبر قدر من الأهداف الإستراتيجية.(Maximize strategies goals).
- تحرك الحكومة بصفة عقلانية عند اختيار الموقف الذي تواجهه والقرار الأمثل الذي تراعي من خلاله أهدافها الخاصة بالأمن الوطني والمصلحة الوطنية، هذا مع مراعاة عواقب أو نتائج القرار، والتي يجب أن تكون متناسبة والأهداف المرسومة.

- و في إطار هذا النموذج طرح غراهام أليسون مجموعة من المفاهيم التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التحليل وهي:

- الفاعل الوطني national actor : تعتبر الدولة أو الحكومة صانع القرار العقلاني و هو وحدة التحليل الأساسية.

- المشكلة the problem: مشكلة إستراتيجية تواجهها الدولة، قد تفتح المجال لظهور مخاطر تهدد الدولة و قد تتيح فرصا على الدولة انتهازها.

- الاختيار static selection: تمثل مختلف النشاطات الحكومية للتعامل مع المشكلة من اجل تحديد الخيارات المتاحة.

- الفعل كاختيار العقلاني action as rational choice: و هو الخيار الذي يضع في الاعتبار الأهداف الإستراتيجية في الدولة و التي تتوافق مع مصلحتها الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج المحتملة للفعل أو القرار المتخذ.

- نموذج العملية التنظيمية Organizational process

- يركز "أليسون" من خلال هذا النموذج إضافة لحقيقة عقلانية القرار – على تعددية الأجهزة داخل الحكومة حيث تصبح مسؤولية معالجة المشاكل والقضايا المطروحة للحكومة مسؤولية جميع المؤسسات المختصة. بذلك تتم معالجة المشكل المطروح(الموقف) بتفتيته بين الأجهزة المختصة ، ومن جانب آخر ركز "أليسون"على فكرة الروتين في اتخاذ بعض القرارات ، حيث تصبح عملية اتخاذ بعض القرارات مجرد عمل يومي تقوم به الأجهزة المختصة به.

- فنظام صنع القرار حسب هذا النموذج يتم بين العديد من الوحدات التنظيمية المخولة بذلك، و تبعا لذلك يصبح قرار الدولة هنا محصلة لما تقوم به هذه البنى في أداء وظائفها بطريقة منظمة.

نموذج السياسات الحكومية Gouvernemental politics

ينظر "أليسون" من خلال هذا النموذج إلى عملية صنع القرار باعتبارها لعبة مركزية تنافسية بين الأجهزة الحكومية Central competitive game، وهي اللعبة السياسية game politic ، بذلك فإن السلوك الحكومي يمكن أن يفهم ليس كمخرج للأجهزة الحكومية وإنما كنتيجة لألعاب المساومة القائمة بينها. وحسب "اليسون" فإن مستخدم هذا النموذج لدراسة عملية صنع القرار الخارجي في الدولة يجب أن يجيب على أربع أسئلة أساسية:

- ✓ من هم اللاعبون (Who plays) حيث يعد هذا السؤال بالبحث في المصالح الخاصة للأجهزة ذات التأثير الأكبر على قرارات الحكومة.
- ✓ أي محددات يحملها كل لاعب(البحث في المصالح المحددة لموقف كل لاعب).
- ✓ ماهية اللعبة (ما طبيعة اللعبة) (what is the game): كيف تتم عملية التأثير أثناء صياغة قرارات الحكومة(المساومة، قواعد اللعبة).
- ✓ أي المحددات استطاع اللاعب أن يفرضها على النتائج(ذلك حسب قوة وسلطة كل مؤسسة).

وفيما يتعلق بدور صانع القرار ودوافعه النفسية، فيرى "أليسون" أن الأجهزة الحكومية هي الصانع الأول والأخير للقرار و خصوصا في مجال السياسة الخارجية، وأن أي تدخل للقادة الحكوميين يمكن أن يحدث تغييرا ولكن الأمثلة على ذلك قليلة. ذلك أن دور صانع القرار هنا(القادة الحكوميين) هو التمثيل والدفاع عن مصالح مؤسساتهم، وبالتالي فإن الحديث عن الدوافع النفسية أو الشخصية لصناع القرار أمر لا طائل منه.

المحور الخامس:

تقنيات الدراسات المستقبلية في دراسة العلاقات الدولية

ظهر الاهتمام بميدان الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فمنذ الخمسينات عرف العالم اهتماما واسعا بالدراسات المستقبلية حيث استطاع العالم الفرنسي بيرتراند دو جوفنيل Bertrand De Jouvenel بمساهمة مؤسسة فورد الأمريكية، إعداد

مشروع المستقبلات الممكنة Futuribles ، يقر فيه أن المستقبل ليس قدرا، بل مجال لممارسة الحرية من خلال التدخل الواعي في بنية الواقع القائم باتجاه "المفضل"، ما يعني أنه يجب النظر إلى المستقبل كمجال متعدد، وليس مفردا. ويعد مؤلفه "**فن التنبؤ**" the art of conhecture بمثابة ثورة منهجية في ميدان الدراسات المستقبلية،الذي اقترح فيه طريقة انشاء هيئات التنبؤ Forum Provisionnel، التي تتكفل بإعداد الدراسات المستقبلية لدولة ما. كما ساهم فيما بعد في إنشاء الجمعية الدولية للمستقبلات الممكنة.

كما أرتبط ظهور الدراسات المستقبلية، والحاجة إلى استشراف المستقبل ومعرفة آفاقه بالضرورات العسكرية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، و كانت مؤسسة راند (Rand) رائدة في هذا المجال أين أشرفت على العديد من الدراسات المستقبلية خدمة للأمن القومي الأمريكي و لتقتحم الدراسات المستقبلية بعد ذلك ميادين مدنية ذات توجهات تجارية وتكنولوجية وتعليمية وفكرية كالمؤسسات أو المراكز الفكرية Think Tanks التي تضم عددا من المفكرين الاستراتيجيين والخبراء في العلاقات الدولية، وهي مؤسسات في خدمة المراكز الثلاثة الكبرى لصنع القرار الأمريكي: البيت الأبيض، الكونغرس، والبنتاغون الذي تفطن لأهمية الدراسات المستقبلية في توظيفها لخدمة الأمن القومي الأمريكي.

إلى جانب ذلك شهدت الدراسات المستقبلية انتشارا في مختلف دول العالم على غرار هولندا، بريطانيا، السويد... لتصل خلال نهاية الثمانينات للدول النامية و العربية منها التي أصبحت تدرج مادة الدراسات المستقبلية ضمن برامجها التعليمية المختلفة.

المجتمع الدولي من منظور الدراسات المستقبلية: ينقسم المجتمع الدولي وفقا للدراسات المستقبلية إلى ثلاث أشكال:

مجتمعات الماضي: و هي المجتمعات التي مازال النظر فيها للمستقبل يتم عبر أدوات تقليدية،

و قد تتواجد هذه المجتمعات باعتبارها نظما فرعية في النظام الاجتماعي مثلما هو الحال في المجتمعات القبلية، يغلب على هذه المجمعات الطابع الزراعي حيث تتزايد نسبة العاملين في هذا القطاع كما أن أدوات التعامل مع المستقبل في هذه المجتمعات هي اقل جرأة مقارنة بباقي المجتمعات بسبب طابعها المحافظ.

مجتمعات الحاضر: و هي مجتمعات تنخرط في قطاعات الصناعة و يمكن اعتبار التخطيط سمة رئيسية لها، رغم تباين مستويات التخطيط من دولة لأخرى، حسب مستويات التطور العلمي و التقني فيها. و تتميز الدراسات المستقبلية في هذا النوع من المجتمعات بالبعد التخطيطي بمعنى وضع خطط للعمل على انجازها استنادا إلى تصورات مستقبلية حول موضوع معين (مثل التوسع و المراهنة على صناعات بديلة في ظل انخفاض أسعار النفط...).

مجتمعات المستقبل: و يقصد بها مجتمعات القطاعات ما بعد الصناعية التي تعمل على أساس أن التطور التكنولوجي سيؤدي إلى تغيرات غير متوقعة و بالتالي لابد من التصور المستقبلي لهذه التغيرات و العمل على كيفية التكيف معها.فقد أثارت الاكتشافات العلمية في مجال الاستنساخ و الجينات الوراثية اهتمام الباحثين حول الآثار المستقبلية لهذه التطورات على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي... كما أدى التطور الكبير في المجال الاتصالاتي و المواصلات و الترابط بين الشعوب إلى التساؤل حول مستقبل الدولة و الأحزاب السياسية و العولمة....

و بالنسبة للدول العربية فقد تأخر ظهور هذا الميدان البحثي و الاهتمام به إلى مطلع الثمانينات لأسباب متعددة من بينها عدم الإيمان بالقدرة في التحكم في المستقبل و انه قدر محتوم و كذا التخلف العام للبحث العلمي و نقص الميزانيات المخصصة لمثل هذه الأبحاث حيث يشار إلى أن حوالي 97 بالمئة من الدراسات المستقبلية تشرف عليها الدول الغربية.

تمثلت بدايات الأبحاث العربية في الدراسات المستقبلية في شكل أبحاث فردية في شكل مقالات

و كتب علمية بعدها بدأت مراكز الدراسات الاهتمام و الإشراف على هذه الأبحاث، ليدخل هذا الميدان المعرفي إلى الجامعات العربية خلال منتصف التسعينات تحت مسمى الدراسات المستقبلية.

بصفة عامة يمكن القول بأن مجال البحوث السياسية و الاستراتيجية في الأقطار العربية يعاني من غياب الرؤية المستقبلية، وإن تمت مثل هذه الدراسات فإنها لا تخرج عن النطاق الأكاديمي، ولا تتطور لتصبح جزءا من طريقة الفكر الاجتماعي أو حتى الممارسة الفعلية من جانب الحكومات أو الأفراد.

تقنيات و مناهج الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية

أولا: تقنية السيناريو Scenario :

يعتبر السيناريو من التقنيات الحديثة المستخدمة في الدراسات المستقبلية، وأكثرها شيوعا، وتأتي كلمة "**سيناريو Scenario** "من الفنون المسرحية والسينما، حيث ينظم التسلسل في الأحداث و وصف الشخصيات والمشاهد وبعض التفاصيل الأخرى في العمل الفني.

أولا: التعريف: يعرف السيناريو بأنه"**وصف لوضع مستقبلي ممكن أو مرغوب فيه أو محتمل مع توضيح ملامح المسار التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي و ذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من الوضع الابتدائي المفترض**" بمعنى أن السيناريو لا يحدد مستقبلا معينا و إنما يحدد مجموعة من المسارات للمستقبل بناءا على مجموعة من المتغيرات المؤدية إليها بالتالي يقدم مجموعة من الاحتمالات لتطور الظواهر الدولية مستقبلا وفقا لمتغيرات و أحداث معينة. و عليه يمكن تحديد عناصر السيناريو وفقا لما يلي:

1. **هو وصف لوضع مستقبلي**: وصف خصائص ظاهرة ما كالتطور التكنولوجي عام 2030، وصف وضع شركة ما 2030 من حيث مزاياها التنافسية، نصيبها من السوق العالمي، نوعية التكنولوجيا بها، نوعية وكمية العمالة...الخ،

2. يتشكل المسار المستقبلي من خلال تحليل لجملة من الأحداث والتصرفات والتفاعلات التي تنشأ بينها والآثار التي تنتج عنها عبر الزمن، ويمكن توضيح المقصود بالأحداث والتصرفات كما يلي:

الأحداثEvents : وهي وقائع غير مقصودة لا يمكن التحكم فيها خلال الفترة الزمنية التي يغطيها السيناريو؛ مثل الظروف الجوية أو المناخية، والكوارث الطبيعية، والاكتشافات التكنولوجية وبخاصة في المجتمعات غير المنتجة للعلم والتكنولوجيا. وعموما فالأحداث عبارة عن متغيرات خارجية عن عملية بناء السيناريوهات.

التصرفاتActions : و تمثل التغيرات المقصودة في الظواهر الداخلة في السيناريوهات، ومن ثم فهي تخضع لاتخاذ قرار بشأنها، أو لتصورات كاتب السيناريو؛ ومن أمثلتها التغيير في الهيكل الاقتصادي، أو التنظيم الاجتماعي.

و بذلك تقوم فلسفة السيناريو على علاقة جدل بين الأحداث Events التي هي ذات مسار موضوعي بدرجة كبيرة، والتصرفات Action التي تعتمد على الفاعلين في الأساس، ومن خلالها تصاغ السيناريوهات المستقبلية المختلفة.

3. تقوم فكرة السيناريو على سلسلة من الفرضيات الاحتمالية القائمة على ثنائية "إذا حدث- فإن if-then " بمعنى إذا حدث **س** فإن النتيجة تكون **ص**، أما إذا حدث أ فإن النتيجة ستكون ب.

و يعد **هيرمان كان** أول من أشار إلى استخدام السيناريو عندما كان في مؤسسة راند RAND خلال عقد الخمسينيات أين اشرف على وضع مجموعة من السيناريوهات (سميت في البداية روايات) لصالح الجيش الأمريكي حول الحروب النووية و ما يمكن أن يحدث خلالها... كما استخدم السيناريو كمصطلح للربط بين الشؤون العسكرية والدراسات الإستراتيجية.

و مع نهاية السبعينيات تزايدت أهمية السيناريوهات، ولا سيما مع انتشار الصناعات النفطية، والاتفاقيات الخاصة بالمعاملات البترولية، وأيضا تم استخدامه في تقارير عالمية بالغة الأهمية، وفي مقدمتها تقرير "**حدود النمو**" لنادي روما.

ثانيا: أنماط السيناريوهات: هناك ثلاث أنماط أساسية للسيناريوهات المستقبلية على النحو التالي:

السيناريوهات الممكنة: scenario of possible: هي السيناريوهات التي تنطلق من متغيرات متوافرة أو واقعية مع استبعاد إمكانية تغيرها على المدى البعيد و قد يسمى هذا السيناريو أيضا بالسيناريو الإتجاهي أين يفترض بقاء الحال على ما هو عليه في نفس المسار و الاتجاه مستقبلا، مثلا: عند تصور مستقبل الزيادة السكانية في احد الدول النامية فسنجد أن عوامل معينة تتحكم في هذه الزيادة مثل مستوى الوعي، العادات و التقاليد، الظروف الاقتصادية...و هنا نبني السيناريو على أن هذه العوامل لن يحدث فيها تغير معين مما يجعل النتائج المستقبلية ذاتها قائمة.

الوضع الأمني أو السياسي في دولة معينة تتخذ المتغيرات المتحكمة فيه: الانتخابات، التداول على السلطة، الرضا الشعبي....

السيناريوهات المحتملة probable: يقوم هذا السيناريو تصور مستقبلي قائم على دخول متغيرات جديدة تؤدي إلى تحول نسبي في بنية الظاهرة، بشكل يجعل مسارها يتجه نحو مسار جديد، سواءا نحو الاسوأ أو الأفضل. و يكون عمل الباحث هنا بإقحام متغيرات جديدة و محاولة قراءة نتائجها على مسار الظاهرة. لكن هذه المتغيرات المدرجة هي متغيرات ممكنة تساعد على تصور المشهد النهائي للظاهرة في حال حدوث هذه التغيرات المحتملة، و مثال على ذلك حول تصور **مستقبل الوضع الصحي في الدول بعد جائحة كورونا**: و المتغيرات المحتملة هو ظهور اللقاح و نجاعته أو عدم توافره و بالتالي تصور مستقبل الوضع الصحي في ظل هذه التغيرات.

السيناريو المعياري normative or preferable : يقوم الباحث في هذا السيناريو بوضع متغيرات يفترض مسبقا بأنها ستحدث تداعيات مرغوبة لدى الباحث أو غيره أي أن السيناريو يكون محكوم برغبات و توجهات واضعه و أهمية هذا النوع من السيناريوهات تكمن في انه يساعد على التخطيط الاستراتيجي و معرفة كيفية الوصول للنتائج المرجوة.

ثالثا: خطوات بناء السيناريو: يتم بناء السيناريو وفق الخطوات الآتية:

1- **تحديد الظاهرة و موضوع الدراسة**: من حيث موضوعها و أطرافها، فمن حيث الموضوع يتم ضبط الحدود المعرفية و الحقيقية للظاهرة فمثلا إذا ما أردنا استشراف مستقبل النظم المصرفية في النظام المالي العالمي فإن موضوعها سيتعلق أساسا بحركة الأموال و آلياتها عبر البنوك، أما من حيث الأطراف فيقصد بها كل الفواعل المؤثرة في الظاهرة و ضمن نفس المثال سيتعلق الأمر بالدول أو المؤسسات أو الأفراد.... و بالتالي يتطلب الأمر منذ بداية السيناريو جمع المعلومات والحقائق والبيانات المرتبطة بها.

2- **ضبط التفاعل و التداعي ضمن مسار الظاهرة**: يقوم التفاعل على أساس أن سلوك الأطراف محكوم بالموضوع كما هو محكوم بسلوك بعضهم ببعض و تكون الخطوة الثانية هنا هو دراسة هذا التفاعل على النحو التالي:

لاعب/موضوع: (انهيار بنك مهم و أثره على النظام المصرفي)

لاعب/لاعب: اندماج بنك مع بنك آخر أو تحول مجموعة من الدول نحو عملة واحدة

موضوع/موضوع: ارتفاع أسعار الفائدة و علاقته بمستوى الاستثمار

أما **التداعي consequences** فهو متابعة الآثار المترتبة عن كل تفاعل و متبعة التغذية الاسترجاعية لشبكة التفاعلات و التداعيات على بعضها البعض و كذا دراسة احتمالات توليدها لتفاعلات و تداعيات جديدة، يتم كذلك هنا ربط التداعيات المختلفة ببعضها البعض، حيث أن كل

تداع سيترك تأثيراته على غيره، ومن هنا لا بد من إدراك تأثير التداعيات على بعضها في القطاعات المختلفة في المستقبل. ولتوضيح ذلك نقدم المثال التالي حول معدلات البطالة كموضوع الدراسة، ونربطه بالمتغيرات أو المؤشرات الآتية: أسعار البترول، النمو السكاني، مدخلات سوق العمل، الاستقرار السياسي الداخلي، الاستقرار في العلاقات الدولية. نضع سنة 2012 كسنة الأساس، وسنة 2030 كسنة الاستشراف. وبالتالي نتنبأ حول الزيادة السكانية، وأسعار المحروقات، ومعدل استقرار النظام السياسي، والنمو الاقتصادي.

3- **حركية السيناريو:** يتم بناء السيناريو في هذه المرحلة وفق قاعدة ثابتة: إذا حدث/فإن، بمعنى أن الباحث سيضع مجموعة من الافتراضات و يدرس تداعياتها المختلفة و هنا تختلف حركية السيناريو حسب نمطه (نمط السيناريو) ففي السيناريو الإتجاهي تصاغ الفرضيات وفقا لما هو قائم من أحداث و متغيرات و بناءا عليه تصاغ التداعيات، أما في السيناريو المحتمل فيتم إدخال متغيرات جديدة و دراسة تداعياتها على الظاهرة، أما في السيناريو المعياري فيتم وضع التغيرات المناسبة و تصور تداعياتها كذلك.

4- ربط التداعيات المختلفة بعضها ببعض: حيث أن كل تداع سيترك أثره على باقي القطاعات و على واضع السيناريو أن يشملها في تحليله المستقبلي.

رابعا: أهمية السيناريوهات: تبرز أهمية السيناريوهات فيما يأتي:

- دراسة المستقبل من خلال السيناريوهات تكشف لنا الاحتمالات والإمكانيات والخيارات البديلة، التي تنطوي عليها التطورات المستقبلية.
- كما تساعد أيضا في عرض النتائج المترتبة على الخيارات أو البدائل المختلفة.
- وضع السيناريو هو عمل توجيهي و إرشادي: فهي ترشد المسؤولين عن اتخاذ القرار إلى ما هو ممكن، وما هو محتمل، كما ترشدهم إلى نوع التغير الذي يمكن إحداثه، وهل

هو تغير جذري أو تطويري.

- كما تساعد السيناريوهات في الكشف عن واقع المجتمع والتنبؤات المتوقعة له.
- تركيز الانتباه على القضايا التي يجب أن تحظى بالأولوية في اهتمام متخذي القرار.

تقنية دلفي (Delphi Technique)

أولا: التعريف، النشأة و التطور:

تعتبر من بين أهم التقنيات المستخدمة في استشراف المستقبل، تعود تسميتها نسبة لمعبد دلفي اليوناني في القديم الذي كان يمارس فيه الكهنة استشراف المستقبل. و يشار أيضا إلى أن هذه التقنية تعود إلى الديانة الوثنية اليونانية حيث **«كان هنالك معبد يسمى معبد دلفي، وكان هذا المعبد مخصصا لعبادة الإله أبوللو الذي يرمز إلى قوة العقل، وكان أصحاب الحاجة يلجؤون إلى كهنة هذا المعبد و يسألونها عن الغيب، أو ما يمكن تسميته بلغة العلم الحديث المستقبل، فتطلعهم الكهنة بتنبؤاتها، وغالبا ما تكون هذه التنبؤات بصورة عامة غامضة فيتولى بعض حاشية الكاهنة أو مساعديها ترجمة تلك التنبؤات لأصحاب السؤال وتفسيرها لهم»**

و تعود بدايات ظهور هذه التقنية إلى خمسينات القرن الماضي تحديدا سنة 1953 على يد كل من الباحثان أولاف هلمر olaf helmer و نورمان دلكي norman dalkey،

كما ساهمت الأبحاث التي أشرفت عليها وزارة الدفاع الأمريكية و مؤسسة راند RAND (Corporation Development And Research) في إطار محاولة رسم صورة للمستقبل العالمي وموازين القوى الدولية في تلك الفترة، فاستخدمت هذا الأسلوب لأول مرة، وإثر نجاحه في حينها انتقل إلى مجالات متعددة: في مجال التعليم والاقتصاد والتطوير التكنولوجي والعلمي والاجتماعي

والسياسي والصناعي والتخطيط الإستراتيجي في الشركات والمنظمات الكبرى.

تعرف تقنية دلفي بأنها " **برنامج أو منهج مصمم بطريقة علمية لاستطلاع رأي مجموعة من الخبراء حول موضوع ما للدراسة واستطلاع الرأي يتم من خلال عمل مناقشة للآخرين ويتم هذا في أكثر من دورة للوصول إلى نتائج تفيد في حل مشكلة الدراسة**"

و تتمحور الفكرة الأساسية في تقنية دلفي في عرض كل الاحتمالات المختلفة لتطور ظاهرة في المستقبل ثم الاستبعاد التدريجي عبر خطوات محددة لكل احتمال إلى غاية الاستقرار على احتمال محدد، أي أن هذه التقنية تهدف لوضع الاحتمال الأقوى لتطور مستقبلي للظاهرة من خلال توافق بين المشاركين في التحليل (الخبراء).

يستخدم في هذه الطريقة برنامج يصمم بعناية ويشتمل على عدة استبيانات يتم طرحها على الخبراء مع استمرار دراستها وإرجاعها إلى غاية الوصول إلى صورة أكثر وضوحا للمستقبل الممكن أو المرغوب فيه بعد الحصول على اكبر قدر ممكن من آراء الخبراء، وتقوم هذه الطريقة على اعتبارات فلسفية أساسها أن رأي الاثنين أفضل من رأي احدهما، وأن آراء الخبراء وأحكامهم موضوعية ويقل فيها التخمين، هذا الأسلوب لا يجمع بين الخبراء في لقاء أو اجتماع و بالتالي تنعدم فيه الخلافات الشخصية، و يسمح للمشاركين بعدم الإفصاح عن أسمائهم في الاستبيانات.

ثانيا: مستلزمات تقنية دلفي:

- فريق عمل يقوم بوضع الاستبيان بطريقة محددة حيث يقوم بصياغة أسئلة الاستبيان و توزيع الموضوعات المراد بحثها، و توزيع الموضوعات المتصلة على الخبراء مع تكرار هذه العملية عدة مرات.
- فريق من الخبراء في كل بعد من أبعاد الظاهرة المدروسة و بالتالي سينتمون لتخصصات مختلفة و يتم الاستفادة من خبراتهم و آرائهم من خلال الاستبيانات أو المقابلات

المباشرة.

- عقد سلسة لقاءات يطلع من خلالها الخبراء على تصورات بعضهم البعض لتوظيفها في تكييف تصوراتهم و يكون ذلك غالبا بعقد ندوات تجمع هؤلاء الخبراء.

ثالثا: خطوات تقنية دلفي: تعتمد تقنية دلفي على مجموعة من المراحل هي:

1. تحديد الظاهرة و الإحاطة بها من مختلف جوانبها: سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا... و كذا إقليميا أو دوليا أو محليا... و هكذا

2. اختيار الخبراء وفقا لما تم تحديده من مجالات و متغيرات الظاهرة حيث يوكل لكل خبير ما يتعلق بمجال اختصاصه

3. تحديد المدى الزمني المراد استشرافه(بين المدى القريب، المتوسط، البعيد أو المنظور)

4. توجيه أسئلة الاستبيان على الخبراء المعنيين كل حسب اختصاصه، و تمحور الأسئلة على وقت حدوث بعض الظواهر و كذا تحديد العلاقة بين مختلف المتغيرات من جهة ثانية

5. تكييف نتائج كل خبير استنادا إلى نتائج باقي الخبراء في المجالات الأخرى. فبعد أن يتم جمع المعلومات والأفكار حسب ما يراه الخبراء، يتم تنظيم وترتيب هذه الأفكار والبيانات مع استبعاد الآراء الشاذة ليتم عرضها مرة أخرى على الخبراء للطلب منهم إعادة الإجابة عن الأسئلة السابقة في ضوء إجابات زملائهم، وأحيانا يقوم الفريق المكلف بوضع أسئلة جديدة لاستقصاء توجه جديد، ويستمر طرح الأسئلة بشكل متكرر حتى يكون الموضوع المراد استشرافه أكثر نضجاوانسجاماواتفاقا بين الخبراء.

رابعا: أنماط تقنية دلفي: يمكن تتخذ تقنية دلفي ثلاث أنماط أساسية:

دلفي التقليدية: يبنى هذا النمط على التنبؤ تبعا لمجموعة من المتغيرات المترابطة و يستهدف الوصول إلى الإجماع بين الخبراء على تنبؤ واحد.

خطة دلفي أو سياسة دلفي: تستهدف عرض اكبر عدد من الأفكار حول نفس الموضوع ثم العمل على الأخذ بالرأي الأكثر قبولا بين الخبراء.

قرار دلفي: يستهدف الوصول إلى قرار موحد بين أراء مختلفة بين الخبراء و تشرف على عملية اتخاذ هذا القرار الهيئة المشرفة على الاستشراف.

كمثال على استخدام التقنية: مثلا إذا ما أردنا التنبؤ حول مستقبل النظام الدولي على مدار 30 سنة اللاحقة فنتبع الخطوات التالية:

1- تحديد المتغيرات المتحكمة في بنية النظام الدولي من خلال استبيان أولي يرسل للخبراء قصد تحديدها. (مثلا: التطور التكنولوجي و العسكري، مستوى الناتج القومي، أنماط التحالفات، العولمة...

2- تحديد الفترة الزمنية التي سيحدث فيها التغير في كل متغير من المتغيرات المتفق عليها في الاستبيان السابق و التي ستؤثر على بنية النظام الدولي.

3- تحديد التفاعل بين التنبؤات: من خلال دراسة تأثير كل متغير على آخر (مثل دراسة تأثير التغير التكنولوجي على العولمة أو التحالفات و هكذا)

خامسا: تقييم عام للتقنية:

من أهم مميزات تقنية دلفي هو القدرة على الوصول إلى اتفاق آراء أكبر عدد ممكن من الخبراء، مع إمكانية تحييد التحيزات والمجاملات والخلافات الشخصية، وسهولة تصنيف وترتيب الأفكار والآراء، و إمكانية استبعاد الآراء الشاذة دون مشاكل تذكر، وقد جرب كثيرا في الدراسات المستقبلية في المجالات التكنولوجية والاجتماعية وأثبتت جدواه.

ومع أهمية هذا الأسلوب إلا أن هناك بعض الصعوبات التي تعترض استخدامها منها:

- تحيز بعض الخبراء وغياب الموضوعية لأسباب نفسية، أيديولوجية، وعدم إدراك بعض الجوانب للموضوعات (شدة التخصص أو عدم متابعة التطورات الحديثة أو سرعة تغير الحدث تكنولوجيا علميا أو اجتماعيا.

- عدم تفاعل الخبراء مع الاستبيانات المرسلة و تفضيل الاتصال الإنساني في فرق عمل أو اجتماعات محددة.

- اختلاف المدارس الفكرية للخبراء الذين توجه إليهم الاستبيانات واختلاف ثقلهم ومستوياتهم العلمية، وعدم الإلمام بمعرفة الأحوال والظروف النفسية للخبراء الذين ترسل لهم الاستبيانات، وتسرب العديد منهم وانسحابهم من المشاركة في الدراسة المستقبلية قبل إكمالها.

- قصور الأسئلة في تغطية كل المحاور. كما أن خطوات دلفي من خلال المدة تتيح فرصة تسرب الأسئلة وعدم استمرار الخبراء في استكمال الخطوات بسبب السفر، ضيق الوقت، ضعف الاهتمام.

- عدم الاستقرار والثبات لدى مجموعة من الخبراء المختصين، خلط في المصطلحات أمر وارد وهو ما يؤدي إلى نتائج خاطئة.

- كما أن التقنية قد تستغرق وقتا طويلا من اجل إعدادها و إتمامها.

- صعوبة التنبؤ بالمتغيرات التي تحصل في مجالات العلوم التكنولوجية بالنظر إلى التطورات المتسارعة في هذا المجال. وتزداد الصعوبة في مجال العلوم الاجتماعية أين تكون التنبؤات والتوقعات نتيجة كثرة المتغيرات وتناقضها وتباين اتجاهاتها مما يؤثر في دقة أو صدق التنبؤات.

تقنية العصف الذهني Brainstorming

تعني تقنية العصف الذهني مشاركة الكل في النقاش وإعطاء كل واحد تصور لما ستؤول إليه الظاهرة في المستقبل دون انتقاد أو تدخل خارجي، لا يهم إن كان رأيه صحيح أو خاطئ يقوم المنسق بتسجيل أهم أفكار الكل. إنها عملية ذات طابع حر وعدم إعادة كلام الشخص. والهدف منها هي إخراج كل ما في ذهن الشخص. الخبير تكون أفكاره مبنية على أسس علمية.

تتمثل هذه العملية في محاولة تشجيع أكبر عدد ممكن من الأفراد على طرح ما لديهم من أفكار مستقبلية حول موضوع معين وتفترض السماح للمشاركين بعرض أفكارهم حول موضوع معين مهما بدا بعضها غير منطقي. بدأت هذه التقنية سنة 1941 من القرن الماضي على يد العالم اليكس اوزبورن ALEX OZBORN

خطوات التقنية:

1. تحديد المشكلة المراد البحث المستقبلي لها بشكل واضح وتفصيلي: حيث يقوم الباحث بتزويد الباحثين بكتيب يحوي كل المعلومات المتعلقة بالموضوع المرد استشراف مستقبله، بصورة واضحة مع تحديد المعايير التي ستطبق خلال الجلسات.
2. عملية مسح للبيئة الداخلية والخارجية للظواهر والمعطيات التي يطرحها الخبراء في أبحاثهم حول الظاهرة المعنية. المسح يقوم بجمع المعلومات عن الظاهرة من خلال قواعد المعلومات، الكتب، الصحف، المجلات، توجهات الرأي العام.
3. العمل على إبقاء الحوار متمحورا حول المشكلة الفعلية دون الخروج منها.
4. منع تقييم أو نقد أي فكرة يطرحها الخبراء مهما بدت مستهجنة أو غير موضوعية، وهذه المسألة من الأسس المركزية في عملية العصف الذهني ذلك أن الحكم على مدى وجاهة فكرة ما منذ البداية قد يعوق تطور أو تنقيح هذه الفكرة.

5. تشجيع جميع المشاركين على طرح الأفكار ولا تترك الجلسة لسيطرة شخص أو بعض المشاركين

6. عدم السماح لاتجاه فكري واحد أن يسطر على الجلسات: بمعنى قبول كل الاتجاهات دون السماح بسيطرة اتجاه معين على الجلسات، فالتمحور حول فكرة أو اتجاه معين قد يفقد باقي الاتجاهات و الأفكار فرصتها رغم كونها أكثر أهمية.

إلى جانب ذلك تحكم تقنية العصف الذهني مجموعة من **القواعد الإجرائية** هي:

- وجود منسق يقوم بكتابة و تنظيم كل الأفكار التي تيم طرحها.
- لا تطول الجلسات أكثر من 40 دقيقة.
- يفضل أن تسلم للمشاركين قائمة مختصرة لكل الأفكار المطروحة للاطلاع عليها خلال الفترات الفاصلة بين الجلسات.

تقنية التنبؤ الرجعي backcasting:

يقوم التنبؤ الرجعي على وضع تصور مستقبلي للظاهرة أو الموضوع محل الدراسة ثم العودة إلى الحاضر للبحث عن المتغيرات التي تدعم التصور. أي بدلا من الحركة من الحاضر إلى المستقبل فإننا نعود من المستقبل إلى الحاضر بخلاف التنبؤ التقليدي الذي ينطلق من واقع الظاهرة في الحاضر ثم يتم تصور مسار مستقبلي لها.

إن هذه التقنية تحول الحاضر إلى ماض، فمثلما نبحث عن جذور الحاضر في الماضي فإننا حسب هذه التقنية نتصور أنفسنا في المستقبل ثم نعود في الماضي وصولا للحاضر الذي نعيشه. ممثلا إذا تصورنا أننا نعيش سنة 2050 و قلنا أصبحت الدول العربية دولة موحدة نبدأ هنا في تصور الأسباب التي أدت إلى هذا التطور. و بالتالي فإن هذه التقنية تنطلق من مستقبل منشود أو مرغوب فيه ثم تبحث عن الأسباب و المتغيرات المؤدية إليه.

خطوات التقنية: على الباحث المستخدم للتقنية أن يحقق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: طرح الأسئلة المتعلقة: حول من سيتأثر بالتغيير المنشود، من سيعارضه، من المستفيد منه، من سيكون قادر على إيقافه...

الخطوة الثانية: تحديد الاستراتيجيات المختلفة التي تساعد على تحديد الأحداث المرسومة على خط الزمن الممتد من المستقبل نحو الحاضر.

الخطوة الثالثة: تحديد الأقدر على انجاز كل جزئية من جزئيات الاستراتيجيات المختلفة.

وهنا يمكن التمييز بينهما في أن التنبؤ الرجعي ينطلق من الصورة المستقبلية المرغوبة ويعنى بالهدف، وبالتالي فهو معياري يبحث في النتيجة، أما التنبؤ التقليدي يهتم بالفرص المتاحة وبالتالي فهو استكشافي يبحث في السبب.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، السليمانية: مركز كردستان

للدراسات الاستراتيجية، 2007.

2. جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث ،2004.

3. جونيتا الياس، بيتر سيتش، أساسيات العلاقات الدولية، سوريا: دار الفرقد للنشر و التوزيع، 2016.

4. جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (تر: وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،1985.

5. حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة و طرق بحث الظواهر السياسية، القاهرة: دار الجامعة للطباعة و النشر، 2000.

6. سكوت بورتشيل، اندرو لينكليتر، نظريات العلاقات الدولية، (تر: محمد صفار)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

7. عادل ثابت فتحي، النظرية السياسية المعاصرة-دراسة في النماذج و النظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسة، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

8. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

9. عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2010.

10. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج:7، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النسر،1994.

11. عطا محمد صالح، فوزي احمد تيم،النظم السياسية العربية المعاصرة،

ج:01،بنغازي:منشورات جامعة قاريونس،1988.

12. علي بن زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2017.

13. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول و النشأة و التاريخ و النظريات، بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،2010 .

14. عمار بوحوش و آخرون، منهجية البحث العلمي و تقنياته في العلوم الاجتماعية، لندن: المركز الوطني للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، 2009.

15. كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 1999.

16. محمد بوعشة، التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة-دراسة المفاهيم و النظريات، ليبيا: دار الكتب الوطنية, 1999.

17. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم، المناهج،الاقترابات و الأدوات، الجزائر: دار الهومة،1997.

18. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية. ط:2، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان،2004.

19. نور الدين حتحوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، الجزائر: دار الأمة، 2018.

20. هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية. الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010.

21. يوسف ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

المجلات:

1. احمد محمد وهبان،"النظرية الواقعية و تحديات التحول في السياسة الدولية: دراسة تقويمية"، المجلة العلمية لجامعة أسيوط، عدد:57، ديسمبر2014.

2. سيد محمد طباطباني،"العلاقات الدولية و أبعادها الدبلوماسية و الإستراتيجية"، المجلة السياسية الدولية، عدد:37، 2018

3. علي بن حسين القحطاني،النظرية الواقعية و تطورها في العلاقات الدولية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، عدد02. مجلد42.جويلية 2011.

4. عيشاوي حياة، قرفيلة حميد،"أهمية المنهج التاريخي في العلوم الإنسانية والاجتماعية"، مجلة روافد للبحوث و الدراسات، العدد:04، جوان2018.

5. قلاع الضروس سمير، كرايس الجيلالي، "المدرسة السلوكية في فهم العلاقات الدولية: قراءة سوسيوسياسية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلد08، عدد02، 2021.

المحاضرات:

1. خلفة، نصير،"محاضرات في منهجية وتقنيات إعداد البحوث في العلوم السياسية"، محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر علوم سياسية.(قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة ابن خلدون. تيارت).

2. سعود الحاجة، "محاضرات في مناهج البحث في العلاقات الدولية"، محاضرات ألقيت على طلبة سنة ثالثة علاقات دولية، (جامعة سطيف، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم

العلوم السياسية، د س ن).

المذكرات:

1. محمد الطاهر عديلة،"تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية،2014).

المراجع الالكترونية:

1. عصام عبد الشافي،"مفهوم العلاقات الدولية: إشكاليات التعريف"، المعهد المصري للدراسات، على الرابط التالي:

https://2u.pw/Hj0FipP

2. منظمة الأمم المتحدة، "القانون الدولي و العدالة"، متاح على الرابط: https://2u.pw/kRubK5V.

3. حسن محمود جابر، النظرية الواقعية التقليدية في العلاقات الدولية، من موقع الموسوعة السياسية على الرابط التالي:https://2u.pw/jAZ0Wy

4. رمضان غيث،" الواقعية الجديدة"، من موقع الموسوعة السياسية على الرابط:

https://2u.pw/RXwW6e8

5. وائل خان، المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية، موقع الموسوعة السياسية، على الرابط التالي:https://2h.ae/PDxN

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Bahgat korany, how foreign policy decisions are made in the third world.

U.S.A: west view press. 1986.

2. Chris brown ; kirsten ainley , Understanding international relations , 3rd ed, New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2005.

3. David Easton," an approach to the analysis of political systems", world politics, vol :9 ,no :3,April 1957 .

4. Graham t. Allison. Essence of decision: explaining the Cuban missile crisis. Boston: litle brown company.1971.

5. Hans J Morgenthau ; Politics Among Nations : The Struggle for Power and Peace, 7th ed, new York: mac krew hill company,2005,.

6. Harold, Margaret sprout".Environmental factors in study of international politics" in E d: James resenau.international politics and foreign policy: a reader in research and theory. New York: the free press.1969

7. KAL RAUSTIALA, ANNE-MARIE SLAUGHTER, International Law, International Relations and Compliance,.in ed : Walter Carlnaes, Thomas Risse and Beth Simmons, THE HANDBOOK OF INTERNATIONAL RELATIONS.. Sage Publications, Ltd., 2002

8. Kenneth waltz. Theory of international politics. USA: Addison-Wesley publishing company.1979 .

9. Kenneth waltz; man the state and war: a theoritical analysis, new york: colombia university press.2001

10. Morton Kaplan, System and Process in International Politics, United Kingdom:ECPR press.2005 .

11. Richard c Snyder. , H .w. Burton, "Decision making as approach to the study of international politics", in Ed: Stanley Hoffman, Contemporary theory in international relations, 5 th ed. U.S.A: Prentice Hill. 1965 .